جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:

- زغدان إناس

- ذويبي لبنى

بعنوان:

فعالية النسب المالية في توجيه القرارات المالية بالبنوك التجارية

(دراسة عينة من البنوك التجارية بولاية برج بوعريريج)

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	رئيسا
بن عباس سمير	أستاذ محاضر – أ –	رئيسا
بن جدو أمينة	أستاذ محاضر – ب –	مشرفا
طباخي سناء	أستاذ محاضر – ب –	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025_2026

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله أولا وآخرا، الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل، فله الحمد والشكر على فضله وكرمه.

كما نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى الأستاذة بن جدو أمينة على إشرافها القيم، وتوجيهاتها السديدة، وصبرها ودعمها المستمر لنا طوال فترة إعداد هذه المذكرة، فقد كان لنصائحها الأثر الكبير في إخراج هذا العمل على أحسن وجه.

ولا يفوتنا أن نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات بناءة ونصائح قيمة.

كما نشكر جميع الأساتذة الذين ساهموا في تكويننا العلمي، وكان لهم الفضل في ما وصلنا إليه اليوم.

وفي الختام، نسأل الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير والسداد.

ا لإ هـد ا ء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فلك الحمد يا رب حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا.

إلى تلك القلوب التي منحتني القوة لأواصل، وإلى تلك الأرواح التي آمنت بي حتى في لحظات ضعفي.....

إلى من علمني أن الطريق إلى النجاح يحتاج صبرا وعزيمة، إلى أبي العزيز فارس.

إلى من غرست في الأمل ورافقتني بدعائها في كل خطوة، إلى أمي الغالية ص حمادي.

إلى من كانو لي عونا وسندا وشاركوني لحضات الفرح والتعب، إخوتي وإخواتي عبد الرحيم يعقوب رحمة.

إلى روح جدي الغالي، الذي رحل عن الدنيا لكنه لم يغب يوما عن قلبي، أهديك هذا النجاح لعله يصل إليك في عليائك، ويكون سببا في إبتسامة فخر في دار الخلود محمد زغدان، موسى بن قارة.

إلى كل من ساندني بكلمة طيبة أو دعاء صادق، إلى أصدقائي وزملائي الذين رافقوني في هذه الرحلة، وشاركو معي أجمل الذكريات، لكم مني كل الشكر والمحبة.

إلى أخوالي الأعزاء، أنتم من زرعتم في داخلي الأمل، وكنتم دائما بجانبي بكلماتكم الطيبة وتشجيعكم المستمر كمال عبد الناصر مصطفى حسان.

إلى كل من علمني حرفا، وكان له فضل في مسيرتي العلمية، من أساتذتي الكرام، أهديكم ثمرة جهدي المتواضع.

إلى نفسي التي صبرت وإجتهدت ولم تستسلم، أهدي هذا الإنجاز إعتزازا بما وصلت إليه.

إناس.

ا لإ هـد ا ء

الحمد لله الذي أضاء لي الطريق بعد عتمته، وكتب لي الفرح بعد عنائه، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فلك الحمد يا رب حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا

....إلى من لهم في قلبي مكان لا يوصف، وفي حياتي أثر لا يمحى

.إلى أبي سندي الأول، ومصدر قوتي، من علمني الصبر والثبات، وكان دائما ظهري الذي لا ينحني

.إلى أمي نبض الحنان، وسر سعادتي، ونور أيامي، التي كان حبها ودعاؤها أعظم أسباب وصولي

.إلى أختي رفيقة روحي، وبهجة أيامي، ومن كانت بقربي في كل لحظة ضعف قبل الفرح

.إلى صغيري اللذين كبر بهما قلبي... أريج و ووائل، لستما فقط أبناء أختي، بل أنتما أبنائي، ونبض السعادة في حياتي، وفرحتي التي تكبر مع كل لحظة

.إلى من كانوا لي عوض الإخوة، كنتم سندا جميلا في حياتي، ووجودكم كان كفيلا بأن يخفف عني كل صعب، فلكم في قلبي إمتنان لا ينتهي

إلى من أوجعني رحيله... عمي رحمه الله، غيابك ترك فراغا لا يملأ، لكن ذكراك باقية في قلبي، ودعائي لك لا ينقطع، جعل الله قبرك نورا وراحة، وجمعني بك في جناته.

إلى المقربين إلى قلبي، وإلى أصدقائي الأوفياء الذين شاركوني الطريق بكل صدق، فكانو سندا في التعب وفرحا في الإنجاز، وإلى كل من كان لي أثرا جميلا، وإلى كل من تحمله ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي.

.....إلى كل من هو بعيد لكن في القلب قريب

.أهديكم هذا التخرج، لأنه بكم وبعد توفيق الله، كان وهو ليس نهاية طريق، بل بداية حلم أكبر بإذن الله

فالحمد لله على تمام النعمة وإكتمال الفرح

لـــبـــنـــى

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح فعالية النسب المالية في توجيه وإتخاذ القرارات المالية في البنوك التجارية، من خلال دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية بولاية برج بوعريريج (07 بنوك). حيث تم الإعتماد على المنهج الإستقرائي، وذلك من خلال تصميمّ إستبيان وتوزيعه على العاملين في هذه البنوك، ثم تحليل البيانات بإستخدام البرنامجين الإحصائيين SPSS و AMOSS، بهدف بناء نموذج يوضح العلاقة بين النسب المالية وإتخاذ القرارات.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النسب المالية والقرارات المالية للبنوك التجارية، حيث تساهم النسب المالية في ترشيد القرارات المالية وتحقيق فعالية في إدارة الموارد، مما ينعكس إيجابا على الأداء المالي العام للبنك.

الكلمات المفتاحية: النسب المالية، القرارات المالية، التحليل العامل الاستكشافي، التحليل العاملي التوكيدي، البنوك التجارية.

Abstract:

This study aimed to clarify the effectiveness of financail ratios in guiding and making financial decisions within commercial banks. This was achieved through a field study conducted on a sample of seven (07) commercial banks in the province of Bordj Bou Arreridj. The research employed an inductive approach, utilizing a survey distributed to bank employees. Data analysis was performed using spss and amoss statistical software to construct a model illustrating the relationship between financial ratios and financial decision-making.

The study concluded that there is a statistically significant positive correlation between financial ratios and the financial decisions of commercial banks. Financial ratios contribute to the rationalization of financial decisions and achieve effectiveness in resource management, which reflects positively on the bank's overall financial performance.

Keywords: Financial Ratios, Financial Decisions, Exploratory Factor Analysis (EFA), Confirmatory Factor Analysis (CFA), Commercial Banks.

قـائمــة المحـتـويــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ–ب
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.	
المبحث الأول: عموميات حول القرارات المالية في البنوك التجارية.	07
المبحث الثاني: النسب المالية وعلاقتها بالقرارات المالية.	13
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.	22
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
المبحث الأول: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.	29
المبحث الثاني: إستخدام التحليل العاملي الإستكشافي والتوكيدي في إستخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة.	43
الخاتمة	59
قائمة المراجع	62
الملاحق	67

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	النسب المالية	19
02	الفرق بين الدراسات السابقة والحالية	25
03	توزيع أفراد عينة الدراسة	35
04	نتائج إختبار ثبات الإستبيان	42
05	النتيجة الخاصة بعينة الدراسة	42
06	مصفوفة الإرتباط لمؤشر النسب المالية	44
07	إختباري kimo و Bartletts لمؤشر النسب المالية	44
08	مصفوفة ANTI–IMAGE للإرتباط والتباين الخاص بمؤشر النسب المالية	45
09	قيم الشيوع (COMMUNALIIES) لمؤشر النسب المالية	45
10	قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة إنطلاقا من مؤشر النسب المالية	46
11	مصفوفة ANTI–IMAGE للإرتباط والتباين الخاص بمؤشر القرارات المالية	47
12	إختباري kimo و Bartletts لمؤشر القرارات المالية	48
13	مصفوفة ANTI–IMAGE للإرتباط والتباين الخاص بمؤشر القرارات المالية	48
14	قيم الشيوع (COMmUNALITIES) لمؤشر القرارات المالية	49
15	قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة إنطلاقا من مؤشر القرارات المالية	50
16	تقدير النموذج الهيكلي للعلاقة بين مؤشر النسب المالية ومؤشر القرارات المالية في البنوك محل الدراسة	51
17	قيم مؤشرات المطابقة الإجمالية المحسوبة أو التجريبية والنموذجية لنموذج العلاقة بين مؤشر النسب المالية ومؤشر القرارات المالية في البنوك محل الدراسة	52

قـائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل إتخاذ القرار المالي.	12
02	النموذج الهيكلي المقترح للعلاقة بين مؤشر النسب المالية ومؤشر القرارات المالية في البنوك محل الدراسة.	51

قـائـمـة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	فعالية النسب المالية في توجيه القرارات المالية بالبنوك التجارية –دراسة عينة البنوك التجارية بولاية برج بوعريريج–	67

مقدمة

تعد البنوك التجارية من أهم الركائز الأساسية في دعم الإقتصاد الوطني، إذ تلعب دورا محوريا في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو مختلف الأنشطة الإستثمارية، وفي ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي وإشتداد المنافسة، أصبح لزاما على إدارات البنوك الإعتماد على أدوات تحليلية تساعدها في إتخاذ قرارات مالية رشيدة، ومن بين أبرز هذه الأدوات نجد النسب المالية التي تستخدم لتقييم الأداء المالي وقياس مدى كفاءة إدارة الموارد، إضافة إلى الكشف عن نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة البنكية.

غير أن فعالية هذه النسب في توجيه القرارات المالية تظل محل نقاش خاصة في ظل إختلاف البيئات الإقتصادية وتباين سياسات التسيير بين البنوك مما يطرح تساؤلات حول مدى قدرتها على تقديم صورة دقيقة وشاملة تساعد متخذي القرار.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تساهم النسب المالية في توجيه وترشيد القرارات المالية في البنوك التجارية محل الدراسة؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد تأثير إيجابي للنسب المالية في توجيه القرارات المالية؟
- هل للنسب المالية دورا فعالا وذا دلالة إحصائية في توجيه وصناعة القرارات المالية داخل البنوك التجارية محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد تأثير إيجابي للنسب المالية في توجيه القرارات المالية في البنوك محل الدراسة؛
- للنسب المالية دورا فعالا في توجيه وصناعة القرارات المالية داخل البنوك التجارية محل الدراسة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة فيمايلي:

- كونها دليل علمي لبيان مدى فعالية النسب المالية في إتخاذ القرارات المالية؛
- تقديم إضافة علمية في مجال التحليل المالي البنكي؛
- مساعدة متخذي القرار على فهم أفضل لكيفية إستخدام هذه النسب بشكل فعال؛
- دعم الباحثين والطلبة بمرجع جديد يمكن الإعتماد عليه في دراسات لاحقة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التطرق لأهم النسب المالية التي تندرج تحتها والتي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية؛
- إظهار مدى اعتماد البنوك الجزائرية ببرج بوعريريج على النسب المالية كأداة تسيير فعالة في إتخاذ القرارات المالية؛
- توضيح دور النسب المالية في تحقيق أهداف البنك؛

- توضيح العلاقة بين النسب المالية وإتخاذ القرارات المالية في البنك.

منهج الدراسة: سيتم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، وذلك بوصف متغيرات الدراسة والمتمثلة في النسب المالية والقرارات المالية، وهذا بالإعتماد على مجموعة من المراجع التي تناولت هذه المتغيرات، ثم القيام بتحليلها لتباين مدى فعالية النسب المالية في توجيه القرارات المالية بالبنوك التجارية.

كما سيتم إختيار عينة من البنوك التجارية (07 بنوك) ببرج بوعريريج، ثم تصميم إستبيان وتوزيعه على العاملين في هذه البنوك ثم تحليل البيانات بإستخدام البرنامجين الإحصائيين **SPSS** و **AMOS** بهدف بناء نموذج يوضح العلاقة بين النسب المالية والقرارات المالية.

حدود الدراسة:

– **الحدود الزمنية:** تمتد فترة هذه الدراسة من تاريخ توزيع الإستبيان 15 مارس 2026 إلى غاية جمع البيانات 15 أفريل 2026.

– **الحدود المكانية:** تم إختيار عينة من البنوك التجارية (07 بنوك) ببرج بوعريريج، والمتمثلة في (البنك الوطني الجزائري، بنك الخليج الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، بنك البركة، بنك السلام) وذلك للوصول إلى نتائج جيدة.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لإختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

– إرتباط الموضوع ارتباطا وثيق بالتخصص المدروس؛

– الإستفادة من تجربة البنوك التجارية؛

– إعتبار الدراسة الحالية كنقطة بداية نموذج جديد لتقييم الأداء المالي وتوجيه القرارات المالية بالبنوك التجارية.

- **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول ماهية القرارات المالية في البنوك التجارية، أما المبحث الثاني ماهية النسب المالية في البنوك التجارية، أما المبحث الثالث الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني إستخدام التحليل العاملي الإستكشافي والتوكيدي في إستخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح إختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الإقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الجانب النظري للدراسة

تمهيد:

تعد القرارات المالية من الركائز الأساسية في إدارة المؤسسات، حيث تحدد كيفية الحصول على الموارد المالية وإستخدامها بكفاءة لتحقيق الأهداف المنشودة وضمان إستمرارية النشاط ونموه، وتلعب النسب المالية دورا محوريا في دعم هذه القرارات، إذ توفر مؤشرات دقيقة عن السيولة والربحية والملاءة وكفاءة إستخدام الموارد، ومن خلال تحليل هذه النسب، تتمكن الإدارة من تقييم الأداء المالي بدقة، وإتخاذ قرارات مدروسة تساعد في تعزيز الإستقرار المالي وتحقيق أفضل النتائج.

وبناءا على ما سبق نحاول في هذا الفصل والذي يحمل عنوان " نظريات حول فعالية النسب المالية في توجيه القرارات المالية بالبنوك التجارية " ثم التطرق إلى:

المبحث الأول: عموميات حول القرارات المالية في البنوك التجارية؛

المبحث الثاني: النسب المالية وعلاقتها بالقرارات المالية؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: عموميات حول القرارات المالية في البنوك التجارية

تعد القرارات المالية عنصرا أساسيا في إدارة المؤسسات، إذ تؤثر في كيفية الحصول على الموارد واستخدامها بفعالية، لذلك سوف نستعرض من خلال هذا المبحث ماهية القرارات المالية وأهم أنواعها ومراحل إتخاذها.

المطلب الأول: ماهية القرارات المالية

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم القرارات المالية وأهميتها في البنوك التجارية وأهم خصائصها وأهدافها.

أولا: مفهوم القرارات المالية

عرف القرار المالي بأنه: " عملية إختيار بديل من البدائل المطروحة الممكنة من أجل الوصول إلى هدف، حل مشكلة أو إستغلال فرصة ".[1]

كما تم تعريفه على أنه: "جملة القرارات التي يتم بموجبها تجميع أكبر رصيد نقدي ممكن مع تحقيق أكبر عائد ممكن ".[2]

وهناك من يعرف القرار المالي على أنه: " الحسم أو إختيار أحد الحلول من الحلول الممكنة أو البديلة لتحقيق غرض ما أو مواجهة موقف محدد متعلق بالجانب المالي لمشروع المؤسسة، والذي يكون له أثر كبير على سيرورة المؤسسة ومستقبلها ".[3]

وعليه يمكن القول أن القرار المالي هو قرار يسعى المدير المالي من خلاله للحصول على أموال وتوظيفها في شكل إستثمارات أو شراء أصول أخرى من أجل التوسع، لتحقق من خلاله المؤسسة أكبر عائد ممكن يترتب عليه توزيع الأرباح أو زيادة ثروة الملاك، ويتضمن القرار المالي قرار تمويل دورة الإستغلال والإستثمار أي إقتناء أو التنازل عن أصول وقرار توزيع الأرباح، إضافة إلى قرار تسيير عناصر الاستغلال.

ثانيا: أهمية القرارات المالية

تعد القرارات المالية إحدى المشكلات المعقدة التي تواجه إدارة المؤسسة بشكل عام والإدارة المالية بشكل خاص، لأن القرار المالي يهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة فالتوليفة الجيدة بين قرارات الاستثمار، التمويل،

---

[1] سخان ياسين، **دور التسيير الإستراتيجي لخزينة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في إتخاذ القرارات المالية– دراسة حالة شركات مسعرة في البورصة الجزائرية**، أطروحة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2024، ص 49.

[2] قوادر نسرين، **أهمية البعد الأخلاقي في ترشيد القرارات المالية كآلية للحد من مخاطر التعثر المالي للمؤسسات الإقتصادية – دراسة إستقصائية لعينة من شركات المساهمة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج– الجزائر، 2022/2021، ص 10.

[3] الصيد أحمد فؤاد، **التخطيط المالي ودوره في الإقتصادية–دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر**، وكالة ورقلة للفترة 2014، 2016– مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017/2016، ص 10.

وتوزيع الأرباح تساهم في تحقيق أهداف الدراسة، فهناك إرتباط وثيق بين مختلف هذه القرارات، وتختلف أهميتها بإختلاف نوع القرار ويمكن توضيح ذلك كالآتي:[1]

- يحدد قرار الإستثمار حجم الأموال التي ستستثمر، ونوع الأصول التي يتم الإستثمار فيها، إذ يترتب عن هذا القرار مجموعة من الأخطار، بسبب عدم معرفة النتائج المستقبلية لهذا النوع من القرارات؛
- يسعى قرار التمويل لإيجاد الكيفية التي تحصل بها المؤسسة على الأموال اللازمة لتمويل هذه الإستثمارات، وعليها إختيار مصدر التمويل الذي يناسبها (إصدار أسهم جديدة، الإستدانة....إلخ)، أين يتم إتخاذ قرار إستثماري بما يتلاءم مع الإمكانيات التمويلية للمؤسسة مراعية في ذلك مردودية الإستثمارات المنفذة وكذا تكلفة مصدر التمويل المختار؛
- يتعلق قرار توزيع الأرباح بالجزء من الأرباح والذي ستقوم المؤسسة بتوزيعه على المساهمين أو تقوم بإعادة إستثماره، ومما لا شك فيه أن فعالية قراري الإستثمار والتمويل تؤثر بشكل إيجابي في قرار توزيع الأرباح في المؤسسة، إذ يمكن المؤسسة من تحقيق أرباح أعلى وبالتالي توزيعات أكثر.

ثالثا: خصائص القرارات المالية

للقرار المالي عدة خصائص نذكرها فيما يلي:[2]

- القرار المالي هو قرار حاسم ومصيري في حياة المؤسسة الإقتصادية، إذ قد يترتب عنه إزدهار في النشاط وتحقيق عوائد أكبر وبذلك تحقيق الأهداف المسطرة، كما قد يتجرأ عنه خسائر تؤدي إلى زوال المؤسسة؛
- البعد الإستراتيجي للقرار المالي، فجل القرارات المالية تهدف المؤسسة من خلالها إلى تحقيق أهداف إستراتيجية مثل النمو والتوسع، تعظيم قيمة الملاك، تعزيز تنافسية المؤسسة؛
- القرار المالي مرتبط بمدى وعي المؤسسة بنقاط قوتها وضعفها والفرص والتهديدات المحيطة بها لذلك فهي أمام حتمية دراسة وتحليل بيئتها الداخلية والخارجية قبل إتخاذ أي قرار مالي، يتناسب مع الوضعية المالية والتنافسية للمؤسسة.

رابعا: أهداف القرارات المالية

تهدف القرارات المالية إلى ما يلي:[3]

- تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة؛
- تحقيق مستوى مقبول من الأرباح حيث لا يقل عن أرباح المؤسسات الأخرى المنافسة؛

---

[1] بوساق أحمد، **أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الإقتصادية –دراسة عينة من الجزائرية خلال الفترة 2013/2011**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016/2015، ص ص، 75، 76.

[2] سخان ياسين، مرجع سابق، ص 50.

[3] لوجاني عزيز، **دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية إتخاذ القرار _ دراسة حالة شركة الرزم المعدني بعزابة**، ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص ص 10-11.

- توفير سيولة نقدية كافية لمواجهة الإلتزامات الدورية؛
- ضمان التشغيل الفعال وتحمل لمصاريف وأعباء مما يمكن ضمان إستمرارية بقاء المؤسسة؛
- محاولة سد الديون في تواريخ إستحقاقها من دون تباطأ.

المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية

من خلال هذا المطلب سوف نوجز أهم القرارات المالية وهي قرارات الإستثمار وقرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح:

أولا: قرارات الإستثمار

1-تعريف قرارات الإستثمار:

تعتبر قرارات الإستثمار من أهم قرارات الإدارة المالية وأعقدها بسبب طبيعتها الإستثمارية والغالب أن الإدارة المالية تلجأ لها أملا في زيادة العائد الإستثماري من أجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، ومن أجل ذلك نجد أن الإدارة المالية تسعى إلى توجيه أموالها الإستثمارية في خلق موجودات مالية مثل الإستثمار في النقد والحسابات المدينة والإستثمار في الأوراق المالية، أو قد تكون إستثمارات عينية مثل الإستثمار في المخزون السلعي والموجودات الثابتة وغيرها.

ونظرا لأن عوائد المستقبل غير معروفة بدرجة من الدقة والضمان، فإن قرارات الإستثمار لا بد وأن تتعرض لدرجة ما من المخاطر، فكلما زادت الرغبة في تحقيق عائد أكبر كلما زادت درجة المخاطر لذلك ينبغي تقييم قرارات الإستثمار في ضوء متغيرين رئيسيين هما (العائد المتوقع، المخاطرة المحتملة).[1]

2- أنواع قرارات الإستثمار:

وتنقسم قرارات الإستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها عادة إلى قرارات إستثمارية قصيرة الأمد وقرارات إستثمارية طويلة الأمد:

أ- القرارات الإستثمارية القصيرة الأمد: تدور هذه المجموعة في الإستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزء مهم من حركة الإستثمار الداخلي في شركات الأعمال، بل الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية، وينحصر في تحديد حجم الإستثمار في الموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقد والإستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي، لإرتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية، وبقدرة المؤسسة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة، ولذلك القرار السليم هو القرار الذي يضمن الحجم الإقتصادي الأمثل لحجم الإستثمار في الموجودات المتداولة؛

ب- القرارات الإستثمارية الطويلة الأمد: تهتم هذه المجموعة بالإنفاق الإستثماري الطويل الأمد والمتمثل بالإستثمار في الموجودات الثابتة والمعروف أنها تعتبر من أخطر وأصعب أنواع القرارات المالية لكونه يرتبط بنوع من الإستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها ويضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل، إضافة

[1] قسوم أيمن، دداش بوبكر، **دور- دراسة حالة مؤسسة سونالغاز**، برج بوعريريج، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، كلية علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2023-2024، ص ص 24-25.

إلى أن هذا النوع من الإستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في شركة الأعمال، وليس من السهولة التخلص منه عندما تتم عملية الإستثمار فيه.

ثانيا: قرارات التمويل

1- تعريف قرار التمويل:

هو القرار الذي يبحث في الكيفية التي تتحصل بها الشركة على الأموال الضرورية للإستثمار، فيما إذا كان يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء للإستدانة؛

وبعبارة أخرى فإن القرارات المالية هي تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل لشركة الأعمال والتي تصل من خلالها لإختيار هيكل التمويل الأمثل لتعظيم القيمة السوقية للسهم.

إن إهتمام المدير المالي قبل إتخاذ القرار التمويلي وبعده هو التأكد من أن الأموال المطلوبة يمكن:[1]

- توفيرها في الوقت المناسب؛
- توفيرها خلال فترة زمنية مناسبة؛
- توفيرها بأقل تكلفة ممكنة؛
- إستثمارها في المجالات الأكثر فائدة.

ثالثا: قرارات توزيع الأرباح

1_ تعريف قرارات توزيع الأرباح:

تتضمن مجموعة قرارات التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية أو زمن توزيع هذه الأرباح وتحديد الأرباح، والتي يجب الإحتفاظ بها داخل المؤسسة بشكل أرباح محتجزة، والتي تعتبر مصدر مهما من مصادر التمويل الداخلي الذي يعزز قرارات الإدارة المالية عندما تبحث عن مصادر التمويل المناسبة.[2]

2- أهمية قرارات توزيع الأرباح:

تتضح أهمية قرار توزيع الأرباح أيضا من دوره في تعظيم مساهمته في زيادة ثروة المساهمين، حيث يسعى قرار التوزيع الأمثل بصفة أساسية إلى إحداث التوازن بين كل من التوزيعات الحالية والنمو المستقبلي الذي يعظم سعر سهم المؤسسة، وبالتالي تعظيم ثروة المساهمين.[3]

3-المحددات الأساسية لتوزيع الأرباح:

بالرغم من أن الإتجاهات المعاصرة تشير إلى بوادر العمل بإستراتيجية تخفيض توزيع الأرباح، إلا أن المهام الرئيسية التي تشغل مدراء الشركات بإستمرار هي المقدار المطلوب توزيعه على حملة الأسهم لتحقيق الرضا، إن

---

[1] مروة سليماني، خولة بودراهم، **دور الموازنة التقديرية للخزينة في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية- دراسة حالة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، قالمة، (2019/2018/2017)** ، مذكرة تدخل ضمن إستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019-2020، ص 23.

[2] قسوم أيمن، دداش بوبكر، مرجع سابق، ص 26.

[3] مروة سليماني، خولة بودراهم، مرجع سابق، ص 28.

مثل هذه الإستراتيجية تحتاج إلى الكثير من التحسينات في سياقها وعمقها التحليلي، لوجود محددات أساسية تحكم التغيير في توزيع الأرباح، والتي يمكن إيجازها في الآتي:[1]

- الأرباح المتوقعة (ربحية السهم)؛
- الأنماط السابقة لتوزيع الأرباح؛
- النقد ونسبة سعر السهم إلى ربحية السهم الواحد؛
- القابلية للتسويق.

المطلب الثالث: ماهية إتخاذ القرارات المالية

من خلال هذا المطلب سوف يتم التعرف على مفهوم عملية إتخاذ القرار ومراحلها.

أولا: مفهوم عملية إتخاذ القرار

إتخاذ القرار " هو قيام الشخص على الإختيار بين عدة بدائل متاحة لإختيار بديل مناسب، ورفض بقية البدائل الأخرى بطريقة فعالة وليس عشوائية وفق أساليب علمية معتمد عليها".[2]

" هو عملية إختيار حذر لبديل من بين مجموعة من البدائل بحيث يحقق هذا البديل أقصى عائد بإستخدام نفس الموارد، وذلك إما لحل مشكلة موجودة أو لحل مشكلة متوقع حدوثها في المستقبل".[3]

وعليه" عملية إتخاذ القرار هي الإختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل: إكتساب حصة أكبر في السوق، تخفيض التكاليف، توفير الوقت، زيادة حجم المبيعات والإنتاج، وتعتبر هذه العملية معقدة لأنها ترتبط بالحقائق والمعلومات المتوفرة والنتائج غير المتوقعة، وكذلك بالجو العام الذي تمت فيه عملية إتخاذ القرار، هذا يعني أن هذه العملية تتمحور حول المفاضلة والإختيار بين الوسائل التي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بأقصى قدر ممكن من الفعالية والكفاءة".[4]

ثانيا: مراحل إتخاذ القرار

رغم أن آراء العديد من المفكرين إختلفت في تقسيم مراحل إتخاذ القرار ولكن معظمهم أجمعوا على المراحل التالية:[5]

---

[1] مروة سليماني، خولة بودراهم، نفس المرجع، ص 31.

[2] شدري معمر سعاد، **التقارير المالية للمراجع وآثارها على إتخاذ القرارات المالية في ضل الأزمات المالية العالمية – دراسة حالة تقرير المراجع حول سونالغاز**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014_2015، ص 55.

[3] بن يوسف مريم، **التحليل المالي ودوره في إتخاذ القرارات المالية– دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة جزائرية**، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجيستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، الجزائر، 2014، ص 29.

[4] بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات (2005_2008)**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008–2009، ص 97.

[5] بن يوسف مريم، مرجع سابق، ص ص 33–34.

1- تحديد المشكلة (التشخيص): وتعد مرحلة مهمة بحيث أن التعرف الكامل على الموقف أو المشكلة الواجب إتخاذ قرار بشأنها ويشمل ذلك كافة الظروف المحيطة بها، في هذه المرحلة يجب البحث عن الأسباب الحقيقية للمشكلة وليس عن الأعراض المصاحبة للمشكلة فقط.

2- البحث عن البدائل: في هذه المرحلة لا بد من طرح جميع الحلول أو البدائل بغض النظر عن إمكانية تنفيذها من عدمه.

3- تقييم البدائل (المفاضلة): في هذه المرحلة يتم إستعراض جميع الحلول المطروحة والتي لها علاقة بالمشكلة، ثم يتم تصنيفها إلى بدائل يمكن تطبيقها وبدائل مستبعدة.

4- إختيار البديل الأفضل (إتخاذ القرار): في هذه المرحلة يتم إتخاذ القرار بناءا على الخطوة السابقة بحيث تعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل لأن الحل المختار قد يكون فعلا هو الحل الأفضل وقد يكون غير ذلك.

يمكن تلخيص مراحل إتخاذ القرار في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: مراحل إتخاذ القرار المالي

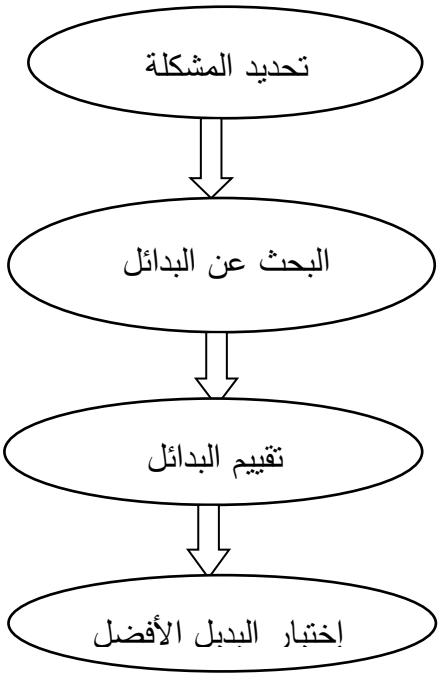

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على عدة مراجع.

المبحث الثاني: النسب المالية وعلاقتها بالقرارات المالية

تعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة لقياس آداء البنوك وتقييم أوضاعها، لذلك سوف نوجز من خلال هذا المبحث ماهيتها وأنواعها وعلاقتها بالقرارات المالية.

المطلب الأول: ماهية النسب المالية

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى تعريف النسب المالية وأهميتها وذكر أهم خصائصها.

أولا: مفهوم النسب المالية

لقد عرفت النسب المالية بأنها:" أداة من أدوات التحليل المالي التي تقوم على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية بين بعضها البعض، على شكل نسب مئوية أو أرقام، بهدف إمداد المستفيدين من التقارير المالية بمجموعة من المؤشرات التي تساعدهم على إتخاذ قراراتهم المسقبلية ".[1]

كما عرفت أيضا:" أنها عبارة عن نسب توضح العلاقة بين كميتين متجانستين مرتبطتين وفق منطق إقتصادي، وذلك من أجل إستخراج مؤشرات الإتجاه، كما أن دراسة النسب يسمح بمراقبة وقياس تطور الأداء الإقتصادي والمالي للمؤسسة، كما تسمح أيضا بإجراء مقارنات خارجية مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع ".[2]

وبمعنى آخر:" النسب المالية هي دراسة علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة علاقة بين قيمة عنصر وعنصر آخر في القوائم المالية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى على البيانات المالية الواردة بهذه القوائم وتفسيرها بشكل جيد للحصول على نتائج محددة تساعد على تقييم أداء الشركة وإتخاذ القرارات الإدارية المناسبة ".[3]

نستخلص أن النسب المالية عبارة عن علاقة بين عناصر القوائم المالية أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة علاقة بين قيمة عنصر وعنصر آخر في القوائم المالية وتفسيرها بشكل جيد للحصول على نتائج محددة تساعد على تقييم أداء المؤسسة وإتخاذ القرارات المناسبة.

ثانيا: أهمية النسب المالية

تتلخص أهمية النسب المالية فيما يلي:[4]

- تحديد قدرة المنشأة على مواجهة الإلتزامات الجارية؛
- قياس درجة نمو المنشأة والكشف عن مواطن الضعف والقوة؛

---

[1] بن جدو أمينة، ميهوب مسعود، **تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية– دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية للفترة (2010–2019)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 8، العدد 2، جامعة قالمة، الجزائر، جوان 2021، ص 578.

[2] عصام عيسى أعقبل سواقد، **العوامل المؤثرة على استخدام النسب المالية في قرارات الإقراض في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة إستكمال لمتطلبات الحصول على درجة لماجيستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2005، ص 38.

[3] صافية بومصباح، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية باستخدام النسب المالية – دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال(موبيليس)(atm)**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 08، العدد 02، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021، ص 223.

[4] المرجع نفسه، ص 223.

- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الموازنات التقديرية؛
- قياس الفعالية الكلية للمنشأة ومستوى أدائها؛
- قياس الفعالية التي تحصل عليها المنشأة بإستغلالها لمختلف مجهوداتها لتحقيق الربحية.

ثالثا: خصائص النسب المالية

تتميز النسب المالية بعدة خصائص نذكر منها:[1]

1- التجانس: أي المقادير المنسوبة إلى بعضها البعض يجب أن تكون معرفة بدقة ووضوح وتكون أيضا قابلة للمقارنة؛

2- الدلالة: معناه أن هذه النسب يجب أن تكون معبرة عن الأهداف المرجوة من التحليل المالي؛

3-الإنتقاء: لكي تكون عملية التحليل بواسطة النسب الكمالية ذات الفعالية، يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المالية التي تعبر أحسن تعبير عن الجانب المراد تحليله كالسيولة أو المديونية؛

4-الذاتية: أي أن عملية إختيار النسب المالية ترجع إلى المحلل المالي نفسه، بحيث يمكن الإعتماد على نسب مختلفة لتحليل نفس الجانب المراد تحليله.

المطلب الثاني: أنواع النسب المالية في البنوك التجارية

تعد النسب المالية من أهم الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الإدارة المالية في توجيه قراراتها المالية الرشيدة، فمن خلال هذا المطلب سوف يتم التعرف على أهم هذه النسب والمتمثلة في نسب الربحية والسيولة والأمان والنشاط والنمو والمديونية.

أولا: نسب الربحية

يستدل منها على قدرة العميل على توليد الأرباح ومدى نجاح نشاطه في ظل الظروف الإقتصادية التي يمر بها[2]، وتشمل النسب التالية:

1-معدل العائد على إجمالي الأصول ROA: يقيس العائد على الأصول المبلغ المكتسب لكل دولار من إجمالي الأصول التي يمتلكها البنك، كما يبين هذا المعدل مدى فعالية الإدارة في توظيف أصول البنك لتحقيق الأرباح.[3]

---

[1] وسام بحبوح، كريمة بلهاين، **النسب المالية كآداة للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة في المؤسسة اقمصة جن جن**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016-2017، ص 15.

[2] أحمد ياسين حمد الجعافرة، **مدى استخدام النسب المالية في إتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن-دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية**، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق، أدرار، الجزائر، 2012، ص 40.

[3] أمينة بن جدو، **أدوات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية**، دار الباحث للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، برج بوعريريج، الجزائر، 2023، ص ص 57-58.

- **نسبة العائد على حقوق الملكية:** تعد النسبة الأكثر شيوعا والمستقدمة لقياس العائد على إستثمار الملاك، وهي تعبر عن العلاقة بين صافي الربح وحقوق الملكية أو إجمالي إستثمارات المساهمين.[1]
- **نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات:** وتعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من الإيرادات، وأعلى نسبة تشير إلى البنك الأكثر ربحية، والتي له سيطرة أفضل على المصروفات بالمقارنة مع البنوك المنافسة الأخرى، كما أن هامش الربح يظهر كنسبة مئوية، على سبيل المثال نسبة هامش الربح 20%، تعني أن البنك قد حقق ربحا صافيا قدره 0.20 مقابل دينار من الإيرادات.[2]
- **نسبة العائد على الودائع (ROD):** يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي إستطاع الحصول عليها، ويقيس المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المحقق للبنك التجاري بعد دفع الضرائب.[3]
- **نسبة القوة الإرادية للموارد المتاحة:** تقيس هذه النسبة العائد الذي تحققه الإستثمارات التي وجهت إليها تلك الموارد التي حصل عليها البنك من الأطراف كافة.[4]
- **نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المدفوعة:** وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تغطية الفوائد المكتسبة للفوائد المستحقة، حيث تقيس مقدرة البنك على الوفاء بالفوائد المستحقة عليه من العائد الذي يحققه على إستثماراته.[5]
- **نسبة هامش الربح الصافي من غير الفوائد:** قيس هذه النسبة مقدار ما حققه البنك من أرباح نتيجة تقديم الخدمات البنكية الأخرى ما عدا الفوائد، مقارنة بما دفعه من مصاريف كالرواتب، والأجور والصيانة وغيرها.[6]
- **نسبة الكفاءة المضافة:** وتقيس هذه النسبة مدى تغطية المصاريف المختلفة بخلاف الفوائد من خلال الرسوم والأتعاب المحصلة عن الخدمات التي يقدمها البنك وأرباح الأوراق المالية والدخول الأخرى.[7]

---

[1] أمينة بن جدو، **أدوات تقييم الآداء المالي في البنوك التجارية**، مرجع سابق، ص 64.

[2] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي SME Financial**، ط1، رام الله، فلسطين، 2008، ص 42.

[3] نصر حمود فرنان فهد، **أثر السياسات الإقتصادية في آداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص ص 29-30.

[4] أمينة بن جدو، **بناء نموذج البنوك التجارية إسقاط تجربة البنوك الأمريكية على البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة بنكية، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022/2021، ص 41.

[5] صادق راشد الشهري، **إدارة العمليات المصرفية**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 157.

[6] أمينة بن جدو، **بناء نموذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية**، نفس المرجع، ص 42.

[7] عاطف جابر طه عبد الرحيم، **تنظيم وإدارة البنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، إسكندرية، مصر، 2008، ص 222.

ثانيا: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة البنك في إدارة الأصول والخصوم، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في إستخدام الموارد المتاحة للبنك في إقتناء الأصول ومن ثم مدى قدرتها في الإستخدام الأمثل لهذه الأصول[1]، وأهم هذه النسب ما يلي:

- **نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول:** يسمى بمعدل دوران الأصول، حيث يمثل المعدل مدى قدرة البنك على إستغلال أصوله لأقصى حد ممكن له بهدف تحقيق أعلى الإيرادات، ومن أبرز عيوب هذا المقياس أنه لا يعطي بصورة معبرة عن معدلات الدوران بالنسبة للبنوك التي تقادمت أصولها وإستهلكت مع الزمن، إذ تظهر معدلات دوران مرتفعة على الرغم من إحتمالات أداء غير مناسب، كما يوضح هذا المعدل كفاءة البنك التجاري في تشغيل الموارد المالية المتاحة، وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات البنكية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات والفوائد المحققة، وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على الإستغلال السليم لتلك الأصول.[2]
- **نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإستثمارات:** والتي تدل على كفاءة البنوك في الإستثمارات وهذا نظير قيامها بالإستثمارات المختلفة، كما توضح معدل كفاءة البنوك التجارية في تشغيل مواردها المالية.[3]

ثالثا: نسب السيولة:

هي مؤشرات مالية تقيس الملاءة المالية للمنشآت المقترضة في المدى القصير (أي قدرة المنشأة على تسديد الإلتزامات المالية قصيرة الأجل)، وهناك عدد من النسب المالية الدالة على مدى كفاءة السيولة النقدية ومن أهمها[4]:

- **نسب النقدية إلى الأصول:** ويعتمد على هذه السيولة في مواجهة الطلب على النقدية، وفي المعادلة يحدد البنك نسبة داخلية للسيولة لا يقل عنها[5].
- **نسبة النقدية إلى الودائع (الرصيد النقدي):** وهي نسبة رصيد المحفظة النقدية لدى البنك (نقدية الصندوق ولدى البنك المركزي....)، إلى مجموع ودائعه، وتقيس هذه النسبة قدرة الإحتياطات الأولية لمواجهة سحوبات ودائعه والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، وكلما زادت نسبة الرصيد النقدي كلما

[1] محمد كمال عفانة، **إدارة الإئتمان المصرفي**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 65.

[2] أمينة بن جدو، **بناء نموذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية**، مرجع سابق، ص 46.

[3] أمينة بن جدو، نفس المرجع، ص 46.

[4] أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، **تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية**، مرجع سابق، ص 583.

[5] أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، **تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية**، نفس المرجع، ص 584.

زادت مقدرة البنك على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها أي أن هناك علاقة طردية بين نسب الرصيد النقدي والسيولة[1].

- **نسبة السيولة الجارية:** وهي النسبة التي يتم حسابها بقسمة الأصول السائلة في البنك وهي النقد وشبه النقد المتاح إلى إجمالي الإلتزامات، وتبين قدرة البنك على تسديد إلتزاماته من أصوله السائلة[2].

رابعا: نسب الأمان

تقيس هذه النسب تميز وتمكن البنك من حيث رأس المال في تحقيق الأمان وزيادة الثقة للمودعين والمتعاملين مع البنك، ومدى توافر السيولة لتسديد كامل إلتزاماته وتحقيق النمو والقدرة على مواجهة الخسائر غير متوقعة[3]، من بين هذه النسب نذكر ما يلي:

- **معدل قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية:** وتحسب هذه النسبة بقسمة حقوق الملكية على مجموع الودائع، وتعكس هذه النسبة المدى الذي تساهم فيه حقوق الملكية في تغطية ودائع البنك والضمان الذي تؤمنه لها في رد الودائع والنسبة المقبولة عالميا 10[4]%.
- **معدل حق الملكية للأصول الخطرة (هامش الأمان):** تقيس هذه النسبة مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهة خسائر الرأسمالية التي يتعرض لها البنك إذا ما إنخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية، أو إذا فشل في تحصيل أحد القروض التي سبق أن قدمها لأحد العملاء، ويمكن أن نطلق على هذه النسبة هامش الأمان المتاح لمواجهة الإستثمار في الأصول الخطرة، ومما يذكر في هذا الصدد أنه وفقا لمفردات لجنة بازل الدولية التي أقرتها الدول الصناعية الكبرى، تقضي بأن لا تقل نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة عن 8[5]%.
- **معدل الملاءة لرأس المال:** عادة ما تعتبر هذه النسبة أحد المؤشرات الأولية التي تستخدمها معظم البنوك، ويحاول البنك عادة الإحتفاظ بهذه النسبة عند معدلات ثابتة، ويتحاشى دائما أن تقل هذه النسبة عن متوسط معدلاتها في السنوات السابقة، كما أنه في المتوسط هذه النسبة تساوي 7% في البنوك الأجنبية وتختلف بالطبع حسب حجم البنك.[6]

خامسا: نسب المديونية

تستخدم هذه النسب والتي يطلق عليها مصطلح نسب الملاءة كأدوات لتقييم مدى قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته طويلة الأجل، كما تقيس أيضا مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في البنك وذلك في الموازنة بين

---

[1] دريد كمال آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان، الأردن، 2015، ص ص 93-94.

[2] دريد كمال آل شبيب، نفس المرجع، ص 92.

[3] دريد كمال آل شبيب، نفس المرجع، ص 96.

[4] خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 196.

[5] أمينة بن جدو، نفس المرجع السابق، ص 74.

[6] أمينة بن جدو، نفس المرجع، ص 74.

مصادر التمويل الداخلي والخارجي، ومن ثم إنعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي[1]، ومن أهم هذه النسب نذكر ما يلي:

- **نسبة إجمالي الأموال المقترضة إلى حق الملكية:** تدل نسبة إجمالي الأموال المقترضة على حق الملكية على مدى إعتماد البنوك على الأموال المقترضة من الغير كالسلفيات من البنك المركزي والإقراض من المؤسسات وغيرها[2].
- **نسبة إجمالي الأموال المقترضة إلى إجمالي الأصول:** تبين مدى إعتماد البنوك على أموالها المقترضة أي دون الودائع في تمويل أصولها[3].

- **نسبة الرفع (مضاعف الملكية):** تبين لنا هذه النسبة مدى إعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في إستثماراته.[4]
- **نسبة الديون على حق الملكية:** هي مقياس للعلاقة بين رأس المال من قبل الدائنين ورأس المال من قبل المساهمين، كما تبين هذه النسبة مدى قدرة حقوق المساهمين على الوفاء بإلتزامات البنك إتجاه الدائنين في حالة التصفية[5].
- **معدل تغطية الفوائد:** تشير نسبة تغطية الفوائد إلى عدد المرات التي يمكن فيها لدخل البنك أو التدفقات النقدية تغطية أعباء الفائدة، كما تعد هذه النسبة كمحاولة لتقدير مقدار الأمان للبنك في مدى تغطية صافي الربح للفوائد المستحقة الدفع، بالإضافة إلى أنها تقيس مدى قدرة العميل على سداد فوائده السنوية، وبعبارة أخرى فهو يعد مؤشر للمدى الذي يمكن لصافي ربح العمليات تغطية الفوائد المستحقة السداد على العميل مقدم طلب الإئتمان[6].

سادسا: نسب النمو

تعكس نسب هذه المجموعة التطور الحاصل لعناصر القوائم المالية من سنة إلى أخرى، أي مجموعة المؤشرات التي تقيس مدى نمو البنك في إطار نمو الإقتصاد الوطني متمثلا بنمو الدخل القومي، أو الناتج الإجمالي، أو نمو القطاع الذي يعمل فيه البنك، وتتمثل أهم النسب في:[7]

---

[1] محمد كمال عفانة، مرجع سابق، ص 101.

[2] محمد كمال عفادة، نفس المرجع، ص 101.

[3] محمد كمال عفادة، نفس المرجع، ص 101.

[4] أماني عزوزة، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013)، -دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية**، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد04، العدد 01، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص 89.

[5] أمينة بن جدو، **بناء نموذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية**، مرجع سابق، ص 50.

[6] أمينة بن جدو، نفس المرجع، ص 51.

[7] زهرة حست العامري، علي خلف الركابي، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء – دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية**، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 63، جامعة المستنصرية، العراق، 2007، ص 121.

- **نسبة نمو الأصول:** يقصد بمعدل النمو الإجمالي للأصول قدرة البنك على إستخدام أصولها وزيادة حصتها في السوق، كما يعد نسبة مئوية تعبر عن تغير الأصول من سنة لأخرى، ويعرف معدل النمو T على أنه نسبة التغير في إجمالي الأصول من السنة المالية (t−2) إلى السنة المالية (t−1).[1]
- **نسبة نمو الدخل الصافي:** ويقاس هذا المعدل بتتبع قيمة أرباح البنك من سنة لأخرى، وهو يعكس أداء البنك في تحقيق المزيد من الأرباح، ومدى النجاح في سياساته الرامية إلى التقدم والتوسع في النمو[2].
- **نسبة نمو الإيرادات:** يعني تحقيق معدلات نمو في حجم الإيرادات، ويشير إلى كفاءة إدارة البنك وزيادة حصتها في السوق وقدرتها على المنافسة[3].
- **نسبة نمو حقوق الملكية:** يمثل نمو حقوق الملكية للبنك الإستراتيجية التي يتبناها منذ تأسيسه، كما يدل على مدى نجاحه ورسوخ نشاطه في السوق، مما يعطي إنطباع مطمئن على الإستمرارية في النجاح.
- **نسبة نمو الودائع:** تقيس هذه النسبة معدل نمو الودائع، حيث تعتبر مؤشر هام عن أداء البنك وزيادة ربحيته وأن إنخفاضها يعبر عن ضعف أداء البنك وإنكماش موارده[4].
- **نسبة نمو القروض:** وتعني كفاءة البنك في إستخدام موارده وفي التمويل بشكل عام[5].

الجدول رقم 01: النسب المالية

النسبة	كيفية حسابها
1-نسبة الربحية	
1-نسبة العائد على الأصول	(صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي الأصول).
2-نسبة العائد على حقوق الملكية	(صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي حقوق الملكية).
3-نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	(صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي الإيرادات).
4-نسبة العائد على الودائع	(صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي الودائع).
5-نسبة القوة الإرادية للموارد المتاحة	(صافي الربح قبل الضريبة+الفوائد المستحقة)/(إجمالي الخصوم+إجمالي حقوق الملكية).
6-نسبة العوائد المكتسبة إلى الفوائد المدفوعة	(العوائد المكتسبة/الفوائد المستحقة).
7-نسبة هامش الربح الصافي من غير الفوائد	(الإيرادات من غير الفوائد-المصاريف من غير الفوائد)/(إجمالي الأصول).
8-نسبة الكفاءة المضافة	(الإيرادات من غير فوائد/المصاريف من غير فوائد).

[1] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 188.

[2] سمير الخطيب، نفس المرجع، ص 55.

[3] سمير الخطيب، نفس المرجع، ص 188.

[4] دريد كمال آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، الأردن، 2018، ص 118.

[5] أحلام بوعبدلي، **سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص 114.

2-نسب النشاط	
1-نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول	(إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول).
2-نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإستثمارات	(إجمالي الإيرادات/إجمالي الاستثمارات).
3-نسب السيولة	
1-نسبة النقدية إلى الأصول	(النقدية وشبه النقدية/إجمالي الأصول).
2-نسبة الرصيد النقدي	(النقدية وشبه النقدية/إجمالي الودائع).
3-نسبة السيولة الجارية	(الأصول السائلة/إجمالي الخصوم).
4-نسب الأمان	
1-معدل قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية	(إجمالي حق الملكية/إجمالي الودائع).
2-معدل حق الملكية للأصول الخطرة	(إجمالي حق الملكية/إجمالي الأصول الخطرة).
3-معدل الملاءة لرأس المال	(إجمالي حق الملكية/إجمالي الأصول).
4-نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض	(إجمالي حق الملكية/إجمالي القروض).
5-نسب المديونية	
1-نسبة إجمالي الأموال المقترضة إلى حق الملكية	(إجمالي الأموال المقترضة/إجمالي حق الملكية).
2-نسبة إجمالي الأموال المقترضة إلى الأصول	(إجمالي الأموال المقترضة/إجمالي الأصول).
3-نسبة الرافعة المالية	(إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول).
4-نسبة الديون على حق الملكية	(إجمالي الديون/إجمالي حق الملكية).
5-معدل تغطية الفوائد	(صافي الربح قبل الضرائب/إجمالي الفوائد الدائنة).
6-نسب النمو	
1-معدل نمو الأصول	(مقدار نمو الأصول/مجموع الأصول).

2-نسبة نمو الدخل الصافي	(مقدار نمو الدخل الصافي/مجموع الدخل الصافي).
3-نسبة نمو الإيرادات	(مقدار نمو الإيرادات/مجموع الإيرادات).
4-نسبة نمو حق الملكية	(مقدار نمو حق الملكية/مجموع حق الملكية).
5-نسبة نمو الودائع	(مقدار نمو الودائع/مجموع الودائع).
6-نسبة نمو القروض	(مقدار نمو القروض/مجموع القروض).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على عدة مراجع.

المطلب الثالث: دور النسب المالية في إتخاذ القرارات المالية

إن الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم والتقارير المالية لتكون قاعدة من المعلومات التي تساعد متخذ القرار في أداء عمله وبما أن النسب المالية هي محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلومتين الخاصتين إما بالقائمة وهي تزود الأطراف المعنية بالتحليل المالي فهم أفضل عن حقيقة وضع المنشأة وأما إذا إعتمدت على تحليل كل معلومة على حدا.

سيقدم العدد الكبير للمحلل المالي معلومات هامة عن ربحية المؤسسة في كسب النشاط الربحية والسوق وعن مخاطرها، كسب السيولة والمديونية وخدمة الدين، كما أنه لا يعطي نسبة واحدة للمعلومات الكافية لإتخاذ القرارات، أو التعرف على أسباب المشكلة، بل يجب تحليل مجموعة من النسب أن عدد النسب المالية سوف يعطي الفرصة لإختيار حجم متواضع من هذه النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات المطلوبة وكل نسبة لها دور في إتخاذ القرار.

ومن بين إستخدامات النسب المالية في القرارات المالية نجد ما يلي[1]:

1-إستخدام النسب المالية في التخطيط المالي: بحيث يمكن للشركة إتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية والتقدير الشخصي وإسترشادا بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

2-إستخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام: تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي وتقوم عملية إستخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال العام ثم التدفق النقدي الداخل لرأس المال نتيجة تنفيذ الإقتراح الإستثماري، ترتبط التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تطلب زيادة بنود نقدية، الذمم نتيجة تنفيذ هذا الإقتراح وقد يتضمن الإقتراح الإستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد

[1] سمير حماد، يوسف زميلي، **دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية – دراسة حالة شركة إستغلال وتسيير المحطة البرية**، البويرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2017-2018، ص ص 51- 53.

إلا أنه يصعب إستخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية وبين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الإستثمارية التي تغيرهن هذه العلاقات، فإذا كان الإقتراح متشابها للإستثمارات المالية فإنه من المقبول إستخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية وأوراق القبض والمخزون التي تساعدها على إتخاذ القرار.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع فعالية النسب المالية في توجيه القرارات المالية بالبنوك التجارية، تم بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والإختلاف فيما بينها وكيفية الإستفادة منها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

أولا: دراسة "**هادف عبد القادر**" بعنوان "**دور الأداء المالي في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية –دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر المديرية العملية ورقلة 2014_2016**_مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة.

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور الأداء المالي في عملية إتخاذ القرارات المالية للمؤسسة إتصالات الجزائر المديرية العملية ورقلة خلال الفترة الزمنية 2016/2015/2014/وكذلك إبراز أهمية هذا الدور بالنسبة للمؤسسة والتي تسعى من خلاله لإتخاذ مواقع هامة في السوق والمحافظة على توازناتها المالية، وقد إستخدمنا الأسلوب التحليلي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وتحليلها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الأداء المالي للمؤسسة إتصالات الجزائر المديرية العملية كان متوسط في سنة 2014 أما في سنة 2015 كان ضعيف ثم تحسن عام 2016 مما إنعكس على معظم القرارات المالية المتخذة خلال هذه الفترة والتي كانت في محلها.

ثانيا: دراسة "عادل علي بابكر الماحي أبو الجود"،بعنوان "**دور النسب المالية في إتخاذ القرارات الإستثمارية دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إستخدام النسب المالية في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية في المصارف والبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، ومن أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية على مصرف الراجحي بمنطقة الرياض، إعتمدت الدراسة على البيانات التي جمعت من خلال الإستبانة التي تم توزيعها على العاملين بالمصرف والبالغ عددهم 25 مفردة لخدمة هدف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، وتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، وتحليل البيانات بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن النسب المالية التي يستخدمها المصرف تؤثر على عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية لديه، كما توصلت الدراسة إلى أن تقديم معلومات عن قدرة المؤسسة لإستيعاب تراجع الأصول الناتجة عن خسارة دون تعريض حقوق الدائنين للخطر، يلزم بتسديد الفوائد المترتبة عليها، وفي ضوء

ذلك يوصي الباحث بضرورة التركيز على النسب المالية ذات العلاقة المباشرة لإتخاذ قرارات الإستثمار، فضلا عن زيادة الإهتمام بتحليل النسب المالية من قبل موظفي الإستثمار، ضرورة الإهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجال الإستثمار.

ثالثا: دراسة "شلي وئام، بودشيش زينب" بعنوان "فعالية التحليل المالي بإستخدام النسب المالية في إتخاذ القرارات الإستثمارية _دراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون فرجيوة_ ميلة للفترة 2021 إلى 2024، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر.

هدفت هذه الدراسة إلى فعالية التحليل المالي بالإعتماد على النسب المالية كأداة أساسية لدعم القرارات الإستثمارية، من خلال تطبيق عملي على مؤسسة مطاحن بني هارون بفرجيوة، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024، وقد تم التركيز على مجموعة من النسب المالية الرئيسية، تشمل نسب الربحية، المردودية، السيولة، التمويل، والنشاط، بالإضافة إلى مؤشرات متقدمة كحساب رأس المال المستخدم، مكافأة الأموال، والقيمة المضافة الإقتصادية EVA، أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسة واجهت بعض التحديات على مستوى إستغلال مواردها المالية، حيث تم تسجيل قيمة مضافة إقتصادية سالبة خلال كامل الفترة المدروسة، مما يشير إلى عدم قدرتها على توليد عوائد تفوق تكلفة رأس المال المستثمر، كما بينت التحليلات أن بعض النسب المالية ظلت دون المستوى المطلوب، ما يبرز الحاجة إلى تحسين الأداء التشغيلي والمالي للمؤسسة، وفي الختام توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي بالنسب يعد أداة فعالة لتقييم الأداء المالي وإتخاذ قرارات إستثمارية مدروسة، شريطة الإعتماد على بيانات دقيقة وتحليل شامل يراعي الخصوصية القطاعية والظروف الإقتصادية المحيطة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة "Mohammad Ahmad alqam و Haitham yousef Ali و Yaser mohd hamshari" بعنوان " The relative importance of financial ratios in making investment and credit decisions in jordan"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأهمية النسبية لتحليل النسب المالية بالنسبة للمقرضين والمستثمرين في الأردن عند إتخاذ القرار، كما تشتمل الدراسة على النسب المالية التي يمكن أن يعتمدها صناع القرار في مجالي الإقتراض والإستثمار، وقد شملت الدراسة فئتين: الأولى هي الفئة الوسيطة المالية وتمثل المستثمرين في بورصة عمان، بينما تضم الفئة الثانية العاملين في دوائر الإئتمان في البنوك الأردنية لتمثيل المقرضين، تم جمع بيانات الدراسة من خلال مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة، ومن خلال إعداد إستبيان مبني على الإطار النظري للدراسة وفرضياتها، وتهدف التحليل المالي إلى تقييم كفاءة الإدارة وإستخدام المعلومات المتاحة لإتخاذ قرارات إدارية مختلفة، كما وجدت الدراسة أن النسب المالية تستخدم من قبل مستخدمي البيانات عند إتخاذ القرارات متعلقة بالإستثمار والإقتراض، وأظهرت النتائج كذلك أن المقرضين يركزون أكثر على نسب الدين والسيولة، بينما ينصب إهتمام المستثمرين على نسب الربحية والسوق.

ثانيا: دراسة "Zehar Abdelfattah et farouk rafik" بعنوان " The causal relationship between financial decisions and their impact on financial performance"

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين القرارات المالية (قرار الإستثمار، قرار التمويل، قرار توزيع الأرباح)، والأداء المالي للقطاع المصرفي التجاري الأردني للفترة من 2002 إلى غاية 2011، حيث كانت عينة الدراسة ممثلة في جميع البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الأردني والتي وصلت إلى 23 بنك، وقد إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة فرضيات الدراسة كما إستخدم جملة من الأساليب الإحصائية، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج لعل كان أهمها: أن هناك علاقة نسبية بين قرار الإستثمار وقرار التمويل والأداء المالي وغياب العلاقة النسبية بين قرار توزيع الأرباح والأداء المالي.

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية

تناولت الدراسات السابقة موضوع النسب المالية ودورها في إتخاذ القرارات المالية من زوايا متعددة، حيث ركزت دراسة هادف عبد القادر على دور الأداء المالي في توجيه القرارات المالية داخل المؤسسة الإقتصادية، معتبرة أن جودة الأداء المالي تعد أساسا لإتخاذ قرارات رشيدة، بينما إهتمت دراسة عادل علي بابكر الماحي أبو الجود بدور النسب المالية في إتخاذ قرارات الإستثمارية، مبرزة أهميتها كأداة تحليلية تساعد في تقييم البدائل الإستثمارية.

كما أكدت دراسة شلي وئام وبودشيش زينب فعالية التحليل المالي بإستخدام النسب المالية في تحسين جودة القرارات الإستثمارية، وهو ما يتقاطع مع الدراسة السابقة من حيث التركيز على النسب المالية كأداة أساسية في إتخاذ القرار، في حين وسعت دراسة MOHAMED AHMAD ALQAM وآخرون مجال البحث لتشمل الأهمية النسبية للنسب المالية في إتخاذ قرارات الإستثمار والإئتمان في البيئة الأردنية، مما أضاف بعدا تطبيقيا في سياق مختلف، أما دراسة ZEHAR ABDELFATTAH و FAROUK RAFIK فقد إتجهت نحو تحليل العلاقة السببية بين القرارات المالية وتأثيرها على الأداء المالي، وهو ما يختلف عن باقي الدراسات التي ركزت على أدوات إتخاذ القرار، حيث إهتمت هذه الدراسة بنتائج تلك القرارات، وبالرغم من أهمية هذه الدراسات إلا أنها ركزت في مجملها على المؤسسات الإقتصادية بشكل عام أو على القرارات الإستثمارية والإئتمانية، دون التعمق في قطاع البنوك التجارية بشكل خاص، ومن هنا تأتي الدراسة الحالية لتسد هذه الفجوة، حيث تهدف إلى تحليل فعالية النسب المالية في توجيه القرارات المالية داخل البنوك التجارية، بالإعتماد على المنهج الإستقرائي وأداة الإستبيان، مما يتيح فهما تطبيقيا لمدى مساهمة النسب المالية في دعم صناع القرار في هذا القطاع الحيوي.

سوف نبرز أوجه الاختلاف والتشابه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الفرق بين الدراسات السابقة والحالية

الدراسة	الهدف	الأداة	المنهج	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	أهم النتائج
هادف عبد القادر	إبراز دور الأداء المالي في عملية إتخاذ القرارات المالية	المقابلة	تحليلي	تتفق مع الدراسة الحالية في ارتباطها بالقرارات المالية	ركزت على الأداء المالي وليست النسب المالية ولا قطاع البنوك	الأداء المالي يؤثر بشكل كبير على جودة القرارات
عادل علي بابكر الماحي أبو الجود	دراسة دور النسب المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية	الاستبيان	وصفي تحليلي	اتخاذ نفس الأداة تتفق أيضا في استخدام النسب المالية	ركزت على القرارات الاستثمارية فقط وليس المالية عامة ولا البنوك	النسب المالية أداة فعالة في تقييم الاستثمارات
شلي وئام، بودشيش زينب	قياس فعالية التحليل المالي باستخدام النسب المالية كأداة أساسية لدعم القرارات الاستثمارية	تحليل الوثائق	وصفي تحليلي	تتفق في التركيز على النسب المالية	لم تركز على البنوك التجارية تختلف في المنهج والأداة	التحليل المالي بالنسب المالية يعد أداة فعالة لتقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات الاستثمارية
MOHAMMAD AHMAD ALQAM وآخرون	توضح أهمية النسب المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان	الاستبيان	تحليلي ميداني	استخدام الاستبيان والنسب المالية	تناولت قرارات محددة (استثمار، ائتمان)	وجود أهمية متفاوتة للنسب حسب نوع القرار
FAROUK RAFIK، ZEHAR ABDELFATTAH	دراسة العلاقة بين القرارات المالية والأداء المالي	مقابلة	وصفي تحليلي	تتفق في مجال القرارات المالية	ركزت على أثر القرارات وليست دور النسب المالية	وجود علاقة سببية بين القرارات المالية و الأداء المالي

المصدر: من إعداد الطالبتين

خلاصة الفصل الأول:

تناول هذا الفصل مفهوم القرارات المالية من حيث تعريفها وأهميتها في ضمان التوازن المالي وتحقيق أهداف المؤسسة، حيث تهدف هذه القرارات أساسا إلى تعظيم الربحية، الحفاظ على السيولة، تقليص المخاطر وضمان الإستمرارية، كما تم التطرق إلى خصائص القرارات المالية وأنواعها المتمثلة في قرارات الإستثمار التمويل والتسيير، إضافة إلى مراحل إتخاذها التي تبدأ بتشخيص المشكلة المالية وتنتهي بتقييم نتائج القرار المتخذ، كما تم التطرق إلى النسب المالية بإعتبارها أداة أساسية في التحليل المالي، حيث تم تعريفها وتصنيفها إلى نسب السيولة، النشاط، المديونية، والربحية، مع توضيح دورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وقد بين الفصل أن النسب المالية تساهم بفعالية في توجيه القرارات المالية، إذ تساعد متخذ القرار على إختيار البدائل المناسبة وتقليل درجة عدم التأكد، غير أن فعاليتها تبقى مرتبطة بدقة المعلومات المحاسبية وحسن تفسير نتائجها.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول لأهم الجوانب النظرية المتعلقة بالنسب المالية والقرارات المالية في البنوك التجارية، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري لدراستنا على مجموعة من البنوك التجارية المتواجدة ببرج بوعريريج، بهدف معرفة مدى تطابق ما هو نظري بالواقع، ومدى اعتماد البنوك على النسب المالية في إتخاذ القرارات المالية.

وبناءا على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وفق الآتي:

- **المبحث الأول: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة؛**
- **المبحث الثاني: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة.**

المبحث الأول: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل تحليل النتائج نقوم باستخدام برنامج Spss23 لتفريغ البيانات وإجراء التحليل العاملي الاستكشافي، كما نستخدم برنامج Amos23 لإجراء التحليل العاملي التوكيدي، أما الأسلوب فيقوم على النمذجة الهيكلية أو البنائية.

المطلب الأول: لمحة حول البنوك محل الدراسة

أولا: البنك الوطني الجزائري (BNA):

يعد بنك BNA أول بنك تجاري وطني أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

وفي سنة 1982 تم إعادة هيكلته وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

بعد القانون رقم 01_88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الإقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها؛
- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك؛
- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

أما بعد القانون رقم 10_90، الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الإقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي.

على غرار البنوك الأخرى يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

حاز البنك الوطني الجزائري أول بنك على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري.

في شهر جوان 2018 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41600 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري.

إلى غاية 31 ديسمبر 2019 بلغت عدد الوكالات 216 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطن، و 19 مديرية جهوية للاستغلال، بالإضافة إلى 145 موزع آلي للأوراق و99 شباك آلي للبنك (GAB) وأكثر من 5000 موظف.

بلغت أصول البنك 349198296800 دج، كما بلغت حقوق الملكية 29941878700 دج، وهذا في 2019/12/31.

ثانيا: بنك الخليج الجزائري (AGB):

بنك الخليج الجزائر gulf bank algeria، ويتم اختصاره بالرمز AGB وهو بنك تجاري أجنبي تأسس بموجب القانون الجزائري عام 2004، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة وهو شركة تابعة لمجموعة بنك برقان وعضو في واحدة من أبرز مجموعات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط، وهي شركة مشاريع الكويت (كيبكو)، ويعد أحد أكبر 3 بنوك خاصة في الجزائر حيث يقدم خدمات بنكية ومالية متنوعة تلبي احتياجات العملاء من الشركات والأفراد وبما يتوافق مع قوانين البنك المركزي الجزائري.

تتوزع ملكية أسهم البنك على 3 مؤسسات مالية أجنبية، وهي كالآتي بنك برقان، وهو ثاني أكبر بنك تجاري تقليدي في الكويت وهو المساهم الأكبر بنسبة تصل إلى 60%، بنك تونس العالمي TIB وهو أول بنك تجاري تأسس في تونس كشركة بنكية مرخصة بالكامل والذي يملك نسبة تصل إلى 30%، البنك الأردني الكويتي وهو شركة أردنية عامة محدودة والذي يملك نسبة 10%.

لدى بنك AGB شبكة واسعة الانتشار من الفروع وصل عددها إلى 60 وكالة وهي موزعة في أربع مديريات إقليمية و39 ولاية وذلك لإضفاء صفة اللامركزية على الإدارة ومن أجل تسهيل تدفق المعلومات وإتخاذ القرار، حيث تعمل كافة الوكالات في جميع أنحاء البلاد على تعزيز استراتيجية تطوير الشبكة للاقتراب أكثر من العملاء، وتمثل الوكالة المركزية DELY BRAHIM واجهة عرض للبنك بالنظر إلى حجم محفظته وعدد العملاء المقيمين كما يتبع للبنك شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي.

يقدم البنك للعملاء عددا من الخدمات الإلكترونية التي تسهل عليهم الحصول على بعض الخدمات البنكية في أي وقت ومن أي مكان، كما أنها تسهل عليهم عددا من المعاملات اليومية التي يحتاجونها دون الحاجة إلى زيارة الفرع، وهذه الخدمات يتم الاشتراك فيها عن طريق زيارة الفرع والحصول على المعلومات الضرورية، وهي كالآتي: خدمة AGB ONLIN، خدمة الرسائل القصيرة SMS، خدمات البريد الإلكتروني MAILING.

كما يقدم البنك للعملاء وتماشيا مع التقدم التكنولوجي في القطاع البنكي العالمي تطبيقا يعمل على الهواتف البنكية، وهو تطبيق سهل الاستخدام وآمن كليا، تم تصميمه للهواتف التي تعمل على نظام تشغيل أندرويد، حيث يحتاج إلى الإصدار 5.1 وما فوق، ويمكن تحميله من متجر GOOGLE PLAY، ويمكن من خلاله التمتع بالخدمات التالية:

- تنفيذ عدد من المعاملات البنكية بحرية على أساس يومي؛
- الاطلاع على كافة التحركات على الحسابات؛
- إجراء تحويلات مالية إلى المستفيدين في أي مكان داخل الجزائر؛
- عرض الاعتمادات الحالية؛
- إدارة كل من بطاقات CIB و VISA و MASTER CARD؛
- طلب الحصول على دفتر شيكات؛
- إيقاف الشيكات الصادرة والواردة في حال فقدان الدفتر أو سرقته.

ثالثا: بنك التنمية المحلية (BDL)

بنك التنمية المحلية هو أحدث البنوك في الجزائر، وانبثق من القرض الشعبي الجزائري، وقد تأسس بموجب مرسوم رقم 185/85 المؤرخ في : 1983/04/30 برأسمال قدره 7 ملايين دينار جزائري مقره الرئيسي سطوالي بولاية تيبازة.

وهو بنك للدولة خاضع للقانون التجاري ويتولى العمليات المألوفة، ويعتبر بنك الودائع، حيث يقوم بكل عمليات الحسابات الجارية، توفير، قروض، صفقات وخدمات متفرقة، كما يقوم بتقديم القروض متوسطة الأصل، قصيرة وطويلة الأجل لكل القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الفلاحي، بحيث يوجد بنك خاص بهذا القطاع وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، ويعتبر من أكبر الشبكات البنكية على الصعيد الوطني إذ يحتوي على 148 وكالة موزعة على 15 مديرية جهوية ويشغل أكثر من 4100 شخص.

ويبلغ رأسمال الاجتماعي للبنك: 15800000000 دج، مما يمكنه من القيام بالعمليات المذكورة أعلاه.

كما تتلخص وظائفه في النقاط التالية:

- القيام بالعمليات المألوفة؛
- تمويل الإستثمار الإنتاجي المخطط من طرف الجماعات المحلية؛
- تمويل عمليات الرهن؛
- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير؛

- تمويل القروض العقارية.

رابعا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك العمومية التابعة للدولة في الجزائر والذي أنشأ من أجل الاهتمام بالمجال الفلاحي والزراعي بشتى عملياتهم المالية.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تابع للقطاع العمومي، وهو يعتبر وسيلة من وسائل تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، تم إنشاءه بموجب المرسوم رقم 82_106 المؤرخ في 13 مارس 1982م، تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

كما تتمثل خدمات ومنتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

- فتح حساب جاري بنكي؛
- التحويلات المصرفية؛
- إصدار الصكوك البنكية والشبكات؛
- البطاقة الإلكترونية أو بطاقة بدر؛
- الخدمات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات التجارية الخاصة؛
- فتح مختلف الحسابات للزبائن وتخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين.

خامسا: بنك السلام الجزائر

مصرف السلام الجزائر هو بنك إسلامي أجنبي من أصل الإمارات العربية المتحدة، يظم العديد من المساهمين من بينهم مجموعة إعمار القطرية، بنك لبناني كندي، شركة تأمين في الإمارات، بالإضافة إلى بعض المساهمين المحليين.

أنشئ مصرف السلام في الجزائر في 08 جوان 2006، وتمت الصادقة عليه من قبل بنك الجزائر في 10 سبتمبر 2008، وبدأ في ممارسة نشاطه في 20 أكتوبر 2008 برأس مال قدره 7.2 مليار دج (100 مليون دولار)، وتم رفعه إلى 10 مليار دج وفقا للقواعد الجديدة لبنك الجزائر.

بدأ المصرف في توسيع شبكة وكالاته منذ التنصيب واليوم يضم سبعة فروع في خمس ولايات، ثلاثة في الجزائر العاصمة، واحدة في سطيف والبليدة ووهران وقسنطينة، وهو البنك الإسلامي الثاني في الجزائر بعد بنك البركة، بنك الخليج، ABC BaNK حيث البنوك الفرنسية هي المهيمنة.

إن مصرف السلام الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الإقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

سادسا: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط هو مؤسسة مالية، أنشأت وحددت مهامها بموجب القانون رقم 227/64 الصادر في 10 أوت 1964، وقد أخذ الصندوق تضامن في بادئ الأمر ثم تحول وأصبح لديه بعد ذلك وكالات محلية جديدة عام 1966 وحاليا أصبح ممثلا في كامل أنحاء الوطن بواسطة وكالاته المتمركزة في الولايات والدوائر وكذا عن طريق وكالات البريد.

وقد صدر في جويلية 1997 قرار وزاري يقضي بالتحول التدريجي للصندوق إلى مؤسسة بنكية وقد حدد القانون 227/64 القواعد العامة التي يخضع لها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كما يلي:

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي؛
- القواعد المحاسبية تكون محددة من طرف وزير البريد والمواصلات ووزير الاقتصاد الوطني؛
- رأس المال الاجتماعي للصندوق يكون محددا من طرف الدولة؛
- يخضع للقوانين التجارية؛
- الودائع التي يحصل عليها الصندوق تكون مؤمن عليها من قبل الدولة.

سابعا: بنك البركة

يعتبر بنك البركة الجزائري أول مصرف إسلامي مختلط بين شريكين، الجزائر ممثلة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ومجموعة البركة المصرفية (AGB)، التي تتخذ من البحرين مقرا لها، حيث بقي بنك البركة يعمل في الساحة المصرفية الجزائرية قرابة العقدين من الزمن، وبعد ذلك ظهر مصرف السلام في سنة 2008م، وبالرغم من قلة التجارب المصرفية الإسلامية بالجزائر، إلا أنها لاقت قبولا كبيرا من حيث تزايد عدد العملاء مع بنك البركة.

كما يعد بنك البركة الجزائري هو أول مصرف إسلامي برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم تأسيسه في 20 ماي 1991م، برأس مال اجتماعي قدره 500 مليون دج، وقد بدأ أنشطته المصرفية بصفة فعلية، خلال شهر سبتمبر 1991م.

ويساهم في رأسماله بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) وشركة دله البركة السعودية، ومسير بموجب أحكام القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990م المتعلق بالنقد والقرض، وهو مرخص للقيام بجميع الأعمال المصرفية المتعلقة بالتمويل والاستثمار، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة ومن أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري هي:

- 1991م: تأسيس بنك البركة الجزائر؛
- 1994م: الاستقرار والتوازن المالي للبنك؛
- 1999م: المساهمة في تأسيس شركة تأمين البركة والأمان؛
- 2000م: المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص؛
- 2002م: إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق، وخصوصا مع المهنيين والأفراد؛
- 2006م: زيادة رأسمال البنك إلى 2500000000 دج؛
- 2009م: زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دج.

المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

أولا: منهج الدراسة

سيتم الاعتماد في بحثنا على المنهج الاستقرائي، من خلال استجواب عينة من عمال وكالات البنوك بولاية برج بوعريريج وذلك بالاعتماد على الاستبيان الخطي في جمع المعلومات، ثم القيام بتحليل البيانات وبناء نموذج هيكلي يقيس العلاقة بين كل من بعد فعالية النسب المالية وبعد اتخاذ القرارات المالية، وهذا بالاعتماد على كل من البرنامجين الإحصائيين SPSS و AMOS.

ثانيا: مجتمع الدراسة

يضم مجتمع الدراسة الخاص بورقتنا البحثية عينة من وكالات البنوك التجارية المتواجدة بولاية برج بوعريريج، وقد تم اختيار هاته البنوك كونها بنوك تجارية.

ثالثا: عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على 70 مستجوب بالبنوك محل الدراسة:

جدول رقم (03): توزيع أفراد عينة الدراسة

اسم البنك	عدد الاستمارات الموزعة	المسترجعة
البنك الوطني الجزائري	14	10
بنك الخليج الجزائري	13	13
بنك التنمية المحلية	10	07
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	10	08
بنك السلام الجزائر	12	10
بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	10	10
بنك البركة	14	12
الإجمالي	83	70

المصدر: من إعداد الطالبتين

رابعا: هيكل الاستبيان

تم تقسيم الاستبيان في هذه الدراسة إلى جزأين:

- **الجزء الأول:** يحتوي على خصائص عينة الدراسة والمتمثلة في (المستوى التعليمي، الخبرة).
- **الجزء الثاني:** فقد خصص للأسئلة المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة، وتم تقسيم هذا الجزء إلى محورين:
  - **المحور الأول:** أسئلة حول فعالية النسب المالية في البنوك محل الدراسة؛
  - **المحور الثاني:** تضمن أسئلة حول اتخاذ القرارات في البنوك محل الدراسة.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

أولا: التحليل العاملي الاستكشافي

1- مفهوم التحليل العاملي: يعتبر التحليل العاملي من أكثر التصميمات التي يتكرر استخدامها في البحوث الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والرياضية ذات المتغيرات المتعددة، وغالبا ما يقوم الباحثون بقياس عدد كبير من المتغيرات في المشروع البحثي الواحد، وفي هذه الحالة يصبح تحليل البيانات وتفسيرها أمرا صعبا.

أما التحليل العاملي فيكون مفيدا بالنسبة للباحث لأنه يوفر أساسا تجريبيا لإقلال المتغيرات العديدة إلى عدد ضئيل من العوامل دون فقد المعلومات، وعندها تصبح العوامل عبارة عن بيانات يسهل تحليلها وتفسيرها. فالتحليل العاملي طريقة إحصائية يستعين بها الباحث على دراسة الظواهر المعقدة المختلفة بقصد إرجاعها إلى أهم العوامل التي أثرت فيها، فالمعروف أن أي ظاهرة من الظواهر تنتج عادة من جملة عوامل وقوى كثيرة جدا،

وتعتبر الظاهرة محصلة لها جميعا، وهناك عدة وسائل يمكن بها أن تبوب هذه العوامل وتلك القوى في مجموعات متجانسة لتحصل على عدد محدود من العوامل الرئيسية التي يمكن أن نرجع إليها تلك الظاهرة.

كما أن الهدف الأساسي من التحليل العاملي هو – إن أمكن تحقيق ذلك – وصف علاقات التغاير بين عدد كبير من المتغيرات بدلالة عدد قليل من المقادير العشوائية غير المشاهدة التي تسمى بالعوامل (Factors)، بحيث يعتمد النموذج العاملي أساسا على فكرة افتراض إمكانية تجميع المتغيرات بناء على معاملات الارتباط بينها، هذا يعني أن جميع المتغيرات الموجودة في مجموعة معينة مرتبطة مع بعضها ارتباطا قويا، ولكن ارتباطها بمتغيرات المجموعات الأخرى ارتباطا ضعيفا، ومن الممكن أن نتصور أن كل مجموعة من المتغيرات تمثل عاملا واحدا وهو المسؤول عن الارتباط المشاهد بينها[1].

2- مفهوم التحليل العاملي الاستكشافي:

يستخدم التحليل العاملي الاستكشافي في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة، وبالتالي فالتحليل العاملي الاستكشافي يهدف إلى اكتشاف العوامل التي تصنف إليها المتغيرات.

كما يمكن تعريفه على أنه منهجا إحصائيا لتحليل بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية للتصنيف، ويتولى الباحث فحص الأسس التصنيفية واكتشاف ما بينها من خصائص مشتركة وفقا للإطار النظري والمنطق العلمي الذي يبدأ به.[1]

3- دور التحليل العاملي الاستكشافي:

يضطلع التحليل العاملي بأدوار ووظائف متنوعة ومتباينة، ويمكن اختزالها – على تنوعها- في وظيفتين أو دورين رئيسيين:[2]

أ-اختزال تعدد المتغيرات المقاسة أو المؤشرات إلى عدد قليل من المتغيرات الكاملة التي تلخصها: يعتبر التحليل العاملي استراتيجية منهجية لتلخيص تعدد المتغيرات المقاسة واختزالها إلى متغير كامن واحد، أو عدد قليل من المتغيرات الكامنة تمثل جُلَّ المعلومات التي تنطوي عليها العلاقات البينية للمتغيرات المقاسة، مما يسهل التعامل مع هذه القلة من المتغيرات الكامنة مقارنة بصعوبة التعامل مع الكثرة، أو الكتلة الكبيرة من المتغيرات المقاسة الأصلية. واختزال المتغيرات إلى عدد قليل منها مع الاحتفاظ بجل المعلومات الأصلية – أي

[1] مصطفى حسين باهي وآخرون، **التحليل العاملي (النظرية – التطبيق)**، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص17، 18.

[2] سويسي دحمان، **البنية العاملية للسلوك الانسحابي لدى العمال باستخدام نمذجة المعادلة البنائية(SEM)** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص58.

[3] تيغزة أمحمد بوزيان، **التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص20، 21، 22.

بدون أن يترتب عن اشتقاق بضع متغيرات كامنة من عدد كبير من المتغيرات الأصلية المتعددة – يفيد عملية التنظير لموضوع معين باستعمال متغيرات محدودة في الإطار النظري تمثل متغيرات أصلية عديدة، مما يساعد على وضوح التنظير وتركيزه، وعدم تشتته نتيجة تعدد المتغيرات.

كما يفيد هذا الاختزال في حل بعض مشاكل التحليلات الإحصائية القائمة على تعدد المتغيرات سواء أكانت متغيرات تابعة أو مستقلة، فأغلبها يشترط أن تكون المتغيرات المستقلة مثلا محدودة العدد، كما تشترط ألا تكون هذه المتغيرات تكرر نفس المعلومات، أي أن تكون مستقلة وغير مرتبطة ارتباطا مرتفعا فيما بينها، والتحليل العاملي الاستكشافي يوفر هذه الإمكانية بحيث يمكن اشتقاق متغيرات قليلة تمثل معلومات عدد كبير من المتغيرات الأصلية، كما تمكن من توفير متغيرات مستقلة حتى يتسنى استعمالها في تحليل الانحدار المتعدد مثلا.

ب- الكشف عن البنية العاملية الكامنة، أو مساحات الدلالة المشتركة التي تكمن وراء تعدد المتغيرات المقاسة: يمكّن التحليل العاملي من اشتقاق متغيرات كامنة أو عوامل تعكس البنية العلائقية المشتركة بين عدد كبير من المتغيرات الأصلية المقاسة، فإذا كانت المتغيرات المقاسة تمثل المتغيرات المباشرة التي يتعامل معها الباحث كالفقرات أو الاختبارات أو المقاييس، فإن العوامل أو الأبعاد أو المتغيرات الكامنة تمثل المساحات المشتركة من الدلالة أو العلاقة التي تجمع بين شتات المتغيرات الأصلية. ويسمى هذا القاسم المشترك من العلاقات بين المتغيرات المقاسة الظاهرة بالبنية لكامنة (أو البنية العاملية) التي تفسر العلاقات التي تجمع المتغيرات المقاسة، وقد توجد مساحة واحدة من الدلالة أو العلاقة تلتقي فيها المتغيرات المقاسة على تعددها الظاهري التي تستهدف قياس مفهوم معين، وحينئذ يمكن القول بأن المتغير الكامن الذي يفسر التباين أو القاسم المشترك من العلاقة بين المتغيرات المقاسة على تعددها يتجلى في عامل واحد عام. وقد توجد أكثر من مساحة واحدة تمثل تجمعات المتغيرات المختلفة المقاسة، أي اشتراك كل مجموعة في طبيعة العلاقة التي تجمع بينها، أو في المعلومات التي تنطوي عليها، وحينئذ يمكن القول أن المتغيرات المقاسة على تعددها يحددها أو يفسرها أو يمثلها عاملان أو عدد معين من العوامل، أي أن كل عامل يمثل تركيبة من الدلالة أو العلاقة (أي التباين) التي تشكل البنية التحتية لجملة من المتغيرات الظاهرة المقاسة، أو تشكل القاعدة المشتركة فيما بينها.

4- خطوات إجراء التحليل العاملي الاستكشافي: يبدأ التحليل العاملي بحساب الارتباطات بين عدد من المتغيرات مثل المتغير X1، X2، X3، X4، ونحصل على مصفوفة الارتباطات بين هذه المتغيرات لدى عينة ما، ثم نقوم بعد ذلك بتحليل هذه المصفوفة الارتباطية تحليلا عامليا لنصل إلى أقل عدد ممكن من العوامل، والتي تمكننا من التعبير على أكبر قدر ممكن من التباين بين هذه المتغيرات.

كل عامل من معاملات الارتباط في المصفوفة له على الأقل علاقة بسيطة بين متغيرين فقط، دون التنبؤ بوجود علاقة مشتركة بين ثلاثة متغيرات معا أو مجموعة من المتغيرات.

كما تعد أهم الخطوات والتي تكررت عبر المراجع والتي عالجت التحليل العاملي الاستكشافي فيما يلي:[1]

أ- تحليل مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المقاسة؛

ب- طريقة استخراج أو اشتقاق العوامل؛

ج- طرق التدوير بغية الحصول على عوامل ذات معنى، أو لتسيير عملية تأويل العوامل؛

د- حسب الدرجات العاملية لكل فرد، أي درجة كل فرد على كل عامل من العوامل المستخرجة.

5-معايير الحكم على صلاحية مصفوفة الارتباطات للتحليل العاملي الاستكشافي: هناك مجموعة من المعايير التي يلزم تحقيقها قبل مباشرة الانتقال للخطوات الموالية ضمن التحليل العاملي الاستكشافي وتتمثل في:[1]

أ- أغلب معاملات الارتباط ينبغي أن تتعدى (0,30) ودالة، وإن كانت الدلالة الإحصائية لا يعول عليها كثيرا؛

ب- يجب أن تكون القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة الارتباطات (Déterminent) أكبر من (0,00001)، فإذا كانت أكبر من هذه القيمة دل ذلك على عدم وجود ارتباطات مرتفعة جدا أو عدم وجود اعتماد خطي بين المتغيرات (تكرار واستنساخ للمعلومات التي يشارك بها كل متغير)؛

ج- ينبغي أن يكون اختبار" بارتليت" (Betlett's Test Of Sphericity) دالا إحصائيا (ألفا دون 0,05)، ويفيد عندما يكون دالا إحصائيا بأن مصفوفة الارتباطات ليست مصفوفة الوحدة (خالية من العلاقات) وإنما تتوفر على الحد الأدنى من العلاقات. لكن يجب التنبيه إلى أمر هام وهو إذا كان هذا الاختبار دالا فلا يعني أن كافة الارتباطات ملائمة من حيث شدتها أو مستواها، بل يدل فقط على توفر الحد الأدنى من الارتباطات بين المتغيرات ولذلك يجب أن يعزز باختبارات أخرى؛

د- يجب أن يكون اختبار KMO (Kaiser- Mayer- Olkin) لكافة المصفوفة أعلى من (0,05) وفقا لمحكات كايزر. وهو مقياس عام لملائمة التعيين، ويدل أيضا بأن الارتباطات عموما في المستوى. ويجب أيضا أن يكون مقياس MSA (Measures Of Sampling Adequacy) لكل متغير أعلى من (0,05) مما يدل على أن مستوى الارتباط بين كل متغير بالمتغيرات الأخرى في مصفوفة الارتباطات كاف لإجراء التحليل العاملي.

[1] سويسي دحمان، مرجع سابق، ص62، 63.

[1] دحمان سويسي، نفس المرجع السابق، ص 64، 65.

6- مفاهيم عامة في التحليل العاملي:

أ- محك كيزر: وهو محك رياضي في طبيعته واقترحه (جوتمان Guttman) عام 1954 م، وفكرته يعتمد على حجم التباين الذي يعبر عنه العامل ومن أجل أن يكون العامل بمثابة فئة تصنيفية فلابد أن يكون تباينه أو جذره الكامن أكبر أو مساوٍ على الأقل لحجم التباين الأصلي للمتغير، وبما أننا لا نستطيع نظريا استخلاص كل تباين المتغير في عامل واحد فإن حصولنا على عامل جذره الكامن لا يقل عن واحد صحيح لابد أن يكون مصدر تباينه أكثر من متغير وبالتالي يكون عاملا معبرا عن تباين مشترك بين متغيرات متعددة.

وعلى ذلك فان هذا المحك يتطلب مراجعة الجذر الكامن للعوامل الناتجة وعلى أن تقبل العوامل التي يزيد جذرها الكامن عن الواحد الصحيح وتعد عوامل عامة.

لذا فإن العوامل الدالة في هذه الطريقة هي العوامل التي يساوى أو يزيد جذرها الكامن على واحد صحيح.

ب- الجذر الكامن Eigenvalue:

يقيس الجذر الكامن حجم التباين في كل المتغيرات التي تحسب على عامل واحد، فقيمة الجذر الكامن ليست نسبة لتفسير التباين ولكنها قياس لحجم التباين الذي يُستخدم لأهداف المقارنة. ووفقا لمحك كايزر يتم قبول العامل الذي تكون فيه قيمة Eigen Value أكبر من واحد صحيح، أما إذا كانت قيمة Eigen Value اقل من واحد صحيح فيتم رفض العامل. وبتعبير آخر هو مجموع مربعات إسهامات كل المتغيرات على كل عامل من عوامل المصفوفة كلا على حدة وأن قيمته تتناقص من عامل لأخر حسب الترتيب، فالعوامل الأولى ذات جذر كامن أكبر مما يليها وهو إما أن يكون أكبر من الواحد الصحيح فنقبله كعامل وإلا فيرفض كعامل.

ج- الاشتراكيات Communalities:

هي مجموع مربعات تحميلات العامل على المتغيرات المختلفة والتي استخلصت في المصفوفة العاملية. أي كل متغير يساهم بأحجام مختلفة في كل عامل من العوامل ومجموع مربعات هذه الإسهامات أو التشبعات في العوامل هي قيمة الاشتراكيات. وبتعبير أخر أن المتغير يشترك مع أكثر من عامل ويعرف بالعامل الشائع أو عامل عام ودرجة شيوعه تعرف بـ Community والعامل يضم على الأقل ثلاث متغيرات والمتغير الشائع ذو مقادير مختلفة في كل عامل بصرف النظر عن إسهاماته جوهرية أو غير ذلك.

د- طريقة العامل الرئيسي Principal Factor Method:

يتم التحليل في هذه الطريقة باستخراج معاملات العوامل بصورة متتالية. فتستخرج معاملات العامل الأول (F1) الذي يتميز بأكبر قيمة من الشيوع للمتغيرات ثم تستخرج معاملات العامل الثاني (F2) الذي يمثل أكبر

قيمة من الشيوع المتبقي من بواقي مصفوفة الارتباط ونستمر بنفس الطريقة لحين استخراج كل المعاملات للعوامل المطلوبة.

ثانيا: التحليل العاملي التوكيدي

قبل التطرق لمفهوم التحليل العاملي التوكيدي فلا بد من التطرق لمفهوم النمذجة كونها تعد الأساس في القيام بالتحليل العاملي التوكيدي.

1- النمذجة باستخدام المعادلة البنائية SEM: تتمثل أبرز أهداف الدراسة في النمذجة البنائية تكمن في تطوير، توسيع، والتحقق من صلاحية أو صدق المقياس وأداة البحث، وكذلك التحقق من الصدق التنبؤي للنظرية أو النموذج، بالإضافة إلى التحقق من الخصائص السيكومترية للمقياس أو أداة البحث.

كما للنمذجة أهمية تكمن في كونها:

- تتيح المنهجية اختبار النماذج بصورة شاملة بدلا من التعامل مع متغيرات النموذج بشكل منفصل (منفرد)؛
- تتضمن المنهجية افتراضات أكثر مرونة تسمح بالتفسير؛
- تتيح المنهجية تخفيض خطأ القياس من خلال وجود المؤشرات المتعددة لكل متغير كامن خاصة مع استخدام التحليل العاملي التوكيدي؛
- تتمتع النمذجة بجاذبية واجهة تخطيطية لرسم النموذج واختباره؛
- تسمح المنهجية بإمكانية اختبار النماذج التي تتضمن العديد من المتغيرات التابعة والمتغيرات الوسيطة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

ومن أهم أنواع النماذج:

- النماذج البنائية؛
- نماذج تحليل المسار؛
- النماذج العاملية الاستكشافية؛
- النماذج العاملية.

وتتم النمذجة في عدة خطوات يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

- بناء النموذج النظري: بمعنى وضع نموذج نظري مفسر للعلاقات القائمة بين الظواهر أو المتغيرات البحثية وذلك في ضوء نظرية البحث ومراجعة لأدبيات ذات العلاقة؛

[1] دحمان سويسي، نفس المرجع السابق، ص 70، 71، 72.

- بناء أدوات قياس للعوامل الكامنة في البحث؛
- تجميع البيانات من خلال تطبيق الأدوات على حجم عينة مناسب، بحيث لا تقل عدد بدائل المقياس عن خمسة بدائل؛
- إدخال البيانات البحثية على أحد برامج النمذجة؛
- التحقق من صدق نماذج القياس باستخدام التحليل العاملي التوكيدي؛
- اختبار مدى مطابقة النموذج النظري المفترض للواقع الميداني، باستخدام أحد برامج النمذجة؛
- توليد نموذج تجريبي ينطبق على البيانات الميدانية للبحث، بالاستعانة بمؤشرات التعديل التي يقترحها برنامج النمذجة المستخدم، وبما يتفق مع المنطق النظري للبحث؛
- تقرير نتائج البحث وتفسيرها؛
- مراجعة النموذج النظري في ضوء النتائج وتقديم الإجراءات المقترحة للتعامل مع المشكلة في ضوء نتائج اختبار النموذج.

3-مفهوم التحليل العاملي التوكيدي: على الرغم من أهمية التحليل العاملي الاستكشافي وشيوع استخدامه، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة اقتصار هذا التحليل على كشف الأبعاد التي تنطوي عليها مجموعة من المتغيرات المرتبطة، والذي يستخدم لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة فنتائج هذا التحليل ربما تكشف عن تكوينات فرضية أو فرضيات تتطلب المزيد من البحث، ويعتمد إسهام التحليل العاملي الكشفي في تطوير النظريات وبناء النماذج على متابعة نتائجه الكشفية بالبحث والدراسة من أجل تأكيد أو رفض فرضية معينة، أي أن التحليل العاملي يستخدم في هذه الحالة للتحقق من صحة الفرضيات، غير أن التمييز بين الاستخدامين الكشفي والتأكيدي لا يكون دائما تمييزا قاطعا لأن الكثير من البحوث تجمع بين الاستخدامين كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي كذلك في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل في هذا المجال.

المطلب الرابع: النتيجة العامة للاستمارة الخاصة بعينة الدراسة

أولا: معامل آلفا كرومباخ

تم قياس ثبات الاستبيان وفق معامل آلفا كرومباخ وكانت النتائج وفق الجدول الموالي:

جدول رقم (04): نتائج اختبار ثبات الاستبيان

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha crombach's
محور فعالية النسب المالية	03	0.645
محور إتخاذ القرارات المالية	04	0.767
إجمالي فقرات الاستبيان	07	0.754

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSSv23

من خلال الجدول رقم(04): نلاحظ أن نسبة الثبات لمحاور الاستبيان مرتفعة وأكبر من النسبة المعتمدة من قبل الإحصائيين والمقدرة ب 60%، وبما أن آلفا كرومباخ لكل فقرات الاستبيان تساوي 0.754 هذا ما يدل على ثبات أداة الدراسة.

ثانيا: خصائص عينة الدراسة

قبل الولوج في حيثيات التحليل الإحصائي للاستبيان، كان من الواجب وصف عينة الدراسة من خلال البيانات الشخصية، حيث ارتأينا في هذا الصدد توصيف كل من سنوات الخبرة والمؤهل العلمي للمستجوبين انطلاقا من اعتقادنا بأهمية ذلك في نوعية الإجابات المتوقعة للعينة المستهدفة، ومن هذا المنطلق فإنه يمكن تلخيص بيانات العينة فيما يلي:

جدول رقم(05): النتيجة الخاصة بعينة الدراسة

البيان	الخصائص	التكرار	النسبة المئوية
المستوى التعليمي	دون الجامعي	10	%14,3
	جامعي	60	%85,7
الخبرة	أقل من 5 سنوات	12	%17.01
	من 5 إلى 15 سنة	39	%55,7
	أكثر من 15 سنة	19	%27,1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSSv23

نلاحظ أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي كانت أعلى نسبة والمقدرة ب 91,3% هم من المستوى الجامعي، بينما كانت النسبة المتبقية ب 8,7% تمثل المستوى دون الجامعي، وهذا ما يدل على سعي البنوك محل الدراسة على استقطاب الكوادر البشرية ذات التعليم العالي، كما تدل هذه النسب على مدى مصداقية إجابات الموظفين نظرا للثقافة الممتلكة من طرفهم.

نلاحظ أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة أن أعلى نسبة شملت الفئة(بين 5 سنوات و15 سنة) والتي قدرت ب 55.7%، لتليها فئة (أكثر من 15 سنة) بنسبة 27.1%، وفي الأخير الفئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة 17.1%، وعلى ما يبدو أن البنوك محل الدراسة تعمل على التوظيف في كل مرة مع محاولاتها الحفاظ على الكفاءات والخبرات من أجل الاستفادة منها.

المبحث الثاني: استخدام التحليل العاملي الإستكشافي والتوكيدي في إستخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة

نحاول في هذا المبحث استخدام التحليل العاملي الاستكشافي لتحديد الفقرات المثلى التي تعبر عن العلاقة بين فعالية النسب المالية وتوجيه القرارات المالية في البنوك محل الدراسة، ويليها استخدام التحليل العاملي التوكيدي وذلك من أجل إستخراج الشكل الهيكلي المناسب الذي يقيس مدى تأثير النسب المالية على توجيه القرارات المالية في البنوك محل الدراسة بولاية برج بوعريريج.

المطلب الأول: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في إستخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة

نحاول في هذه الجزئية استخدام أدوات التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج العوامل الكامنة المفسرة لتغيرات مؤشرات النسب المالية والقرارات المالية، حيث نعتمد طريقة المركبات الأساسية كوسيلة لدمج الفقرات ذات الارتباط المقبول في عوامل ذات قدرة تفسيرية مقبولة، وذلك حتى نتمكن من إعطاء تصور نظري يتم على أساسه التطرق إلى تأكيد أو نفي تلك العلاقات النظرية باستخدام التحليل العاملي التوكيدي كمرحلة قادمة.

أولا: إستخراج العوامل الكامنة لتفسير مؤشر فعالية النسب المالية

كما سبق التطرق إليه سابقا فإن مؤشر النسب المالية تضمن 03 فقرات كما هو موضح في الملحق رقم (01) والتي من خلالها يتم قياس مدى فعالية النسب المالية في البنوك محل الدراسة، وباستخدام التحليل العاملي الاستكشافي تم التوصل إلى النتائج الموالية:

الجدول رقم (06): مصفوفة الإرتباط لمؤشر النسب المالية

Matrice de corrélation[a]				
		A1	A2	A3
Corrélation	A1	1,000	,407	,269
	A2	,407	1,000	,453
	A3	,269	,453	1,000
Signification (unilatéral)	A1		,000	,012
	A2	,000		,000
	A3	,012	,000	
a. Déterminant = ,656				

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

تشير نتائج مصفوفة الارتباط إلى صلاحية عالية للبيانات لإجراء التحليل العاملي، حيث بلغت قيمة محدد المصفوفة 0.656، وهي قيمة تبتعد كثيرا عن الصفر أكبر من (0.00001)، مما يؤكد خلو البيانات من مشكلة التعدد الخطي التام ويسمح باستقرار الحسابات الإحصائية.

كما تظهر المصفوفة وجود ارتباطات طردية ومعنوية عند مستوى أقل من (0.05) بين المتغيرات الثلاثة، تتراوح قوتها بين 0.269 و0.453، مما يعكس تجانسا كافيا لدمج هذه النسب في عامل مشترك واحد مفسر لسلوك مؤشر النسب المالية.

الجدول رقم (07): اختباري KMO وBartlett's لمؤشر النسب المالية

Indice KMO et test de Bartlett		
Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,618
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	28,310
	ddl	3
	Signification	,000

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

يظهر اختبار KMO وBartlett مدى ملاءمة البيانات للتحليل العاملي، حيث بلغت قيمة مقياس كايزر–ماير–أولكين (KMO) حوالي 0.618، وهي قيمة تتجاوز الحد الأدنى المقبول (0.50)، مما يشير إلى أن حجم العينة كافٍ وأن توزيع الارتباطات بين المتغيرات المكونة للنسب المالية معقول ويسمح باستخراج عوامل مشتركة، رغم أنها تقع ضمن النطاق "المقبول" وليس "الممتاز".

ويعزز هذه النتيجة اختبار بارتليت (Bartlett's Test) الذي سجل قيمة (Khi-deux) بلغت 28.310 عند درجات حرية (ddl) تساوي 3، وبمستوى معنوية (Sig = 0.000) وهو أقل من 0.05، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية التي تدعي أن مصفوفة الارتباط هي مصفوفة هوية (أي لا توجد علاقات بين المتغيرات)، ويؤكد بدلا

من ذلك وجود ارتباطات جوهرية ودالة إحصائيا بين المتغيرات تجعل من عملية اختزالها في عدد أقل من الأبعاد (العوامل) إجراء علميا سليما وذا جدوى إحصائية.

الجدول رقم (08): مصفوفة Anti-image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر النسب المالية

Matrices anti-images				
		A1	A2	A3
Covariance anti-image	A1	,826	-,253	-,084
	A2	-,253	,707	-,291
	A3	-,084	-,291	,786
Corrélation anti-image	A1	,663[a]	-,332	-,104
	A2	-,332	,585[a]	-,391
	A3	-,104	-,391	,629[a]
a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)				

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

تقدم مصفوفة Anti-image دليلا قويا على ملاءمة المتغيرات الفردية للتحليل، حيث تشير قيم مقياس ملاءمة العينة (MSA) الموجودة على القطر الرئيسي لمصفوفة الارتباط والمميزة بالرمز a إلى أن جميع النسب المالية (A1،A2، A3) قد تجاوزت العتبة المقبولة إحصائيا وهي 0.50، حيث سجلت النسبة A1 قيمة 0.663، ونسبة A3 قيمة 0.629، بينما كانت النسبة A2 هي الأقل بقيمة 0.585 لكنها تظل ضمن النطاق المقبول، مما يعني أن كل متغير يمتلك حصة كافية من التباين المشترك تسمح بضمه للتحليل العاملي.

كما نلاحظ أن قيم الارتباطات الجزئية (خارج القطر الرئيسي) في الجزء السفلي من الجدول جاءت بقيم صغيرة سالبة (مثل −0.104 و −0.332)، وهو مؤشر إيجابي جدا يعكس انخفاض الارتباطات "المتبقية" بعد استبعاد تأثير العوامل المشتركة، بينما يشير جزء التباين (Covariance anti-image) إلى وجود تباينات متبقية منخفضة نسبيا، مما يؤكد في مجمله أن البيانات متسقة داخليا وأن المتغيرات المختارة ترتبط ببعضها البعض بوضوح ولا توجد متغيرات "شاذة" تعيق عملية إستخراج العوامل.

الجدول رقم (09): قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر النسب المالية

Qualités de représentation		
	Initial es	Extraction
A1	1,000	,506
A2	1,000	,690
A3	1,000	,562
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.		

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

يظهر جدول قيم الشيوع (Communalities) مقدار التباين في كل متغير مالي والذي تم تفسيره بواسطة العامل المستخرج، حيث تعكس قيم العمود Extraction كفاءة النموذج في تمثيل هذه النسب.

ومن خلال النتائج نجد أن المتغير A2 هو الأكثر مساهمة وتمثيلا في النموذج بنسبة تفسير بلغت (0.690) 69%، يليه المتغير A3 بنسبة (0.562) 56.2%، ثم المتغير A1 بنسبة 50.6% (0.506) وبما أن جميع هذه القيم تتجاوز العتبة الجوهرية المتعارف عليها إحصائيا وهي 0.50، فإن ذلك يؤكد أن العامل المستخرج (Component) قد نجح في الاحتفاظ بنسبة كبيرة ومقبولة من المعلومات الأصلية لكل نسبة مالية على حدة، مما يثبت جدوى عملية الاستخلاص باستخدام طريقة المكونات الأساسية (ACP) وقدرة النموذج النهائي على التعبير عن الأبعاد الخفية للنسب المالية بدقة كافية.

الجدول رقم (10): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر النسب المالية

Variance totale expliquée						
Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	1,757	58,583	58,583	1,757	58,583	58,583
2	,734	24,460	83,043			
3	,509	16,957	100,000			
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.						

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

يظهر جدول التباين الكلي المفسر قدرة النموذج على تلخيص البيانات، حيث تم استخراج عامل واحد فقط (Composante 1) استنادا إلى معيار كايزر (Kaiser Criterion) الذي يشترط أن تكون الجذر الكامن (Valeur propre) أكبر من الواحد الصحيح، وقد سجل هذا العامل قيمة 1.757.

ووفقا للنتائج نجح هذا العامل بمفرده في تفسير 58.58% من إجمالي التباين في النسب المالية للبنوك محل الدراسة، وهي نسبة تفسير جيدة تتجاوز عتبة الـ 50%، مما يعني أن معظم المعلومات المتضمنة في النسب الثلاث (A1, A2, A3) يمكن اختزالها بفعالية في هذا البعد الواحد دون فقدان جوهري للبيانات. أما المكونات الأخرى (2 و3) فقد استبعدت لكون جذورها الكامنة أقل من الواحد 0.734 و0.509 على التوالي مما يؤكد أحادية البعد في هيكل النسب المالية المدروسة وقوة العامل المستخرج في التعبير عن الظاهرة محل البحث.

ثانيا: إستخراج العوامل الكامنة لتفسير مؤشر القرارات المالية

كما سبق التطرق إليه سابقا فإن مؤشر القرارات المالية تم تحديد (04) فقرات يمكن من خلالها قياس القرارات المالية في البنوك محل الدراسة كما هي موضحة في الملحق رقم (01) وباستخدام التحليل العاملي الاستكشافي تم التوصل إلى النتائج الموالية:

الجدول رقم (11): مصفوفة الارتباط لمؤشر القرارات المالية

Matrice de corrélation[a]					
		B1	B2	B3	B4
Corrélation	B1	1,000	,472	,565	,295
	B2	,472	1,000	,470	,559
	B3	,565	,470	1,000	,347
	B4	,295	,559	,347	1,000
Signification (unilatéral)	B1		,000	,000	,007
	B2	,000		,000	,000
	B3	,000	,000		,002
	B4	,007	,000	,002	
a. Déterminant = ,331					

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

تبين مصفوفة الارتباط الخاصة بمؤشر القرارات المالية (B1, B2, B3, B4) تماسكا إحصائيا قويا يدعم إجراء التحليل العاملي، حيث بلغت قيمة محدد المصفوفة 0.331، وهي قيمة تفوق بكثير الحد الحرج (0.00001)، مما يؤكد عدم وجود تعدد خطي بين القرارات المالية المدروسة ويضمن استقرار النتائج الإحصائية.

ومن خلال فحص معاملات الارتباط نلاحظ وجود علاقات طردية قوية ومعنوية إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.01 لجميع المتغيرات، حيث برز الارتباط الأقوى بين القرار B1 والقرار B3 بنسبة 0.565، يليه الارتباط بين B2 وB4 بنسبة 0.559، هذا الترابط المتين والمنتظم يشير إلى أن هذه المتغيرات تشترك في خلفية نظرية واحدة وتتحرك بتناسق، مما يسمح باختزالها بكفاءة عالية في عامل مستخلص واحد أو أكثر يعبر عن جوهر القرارات المالية دون تكرار أو تداخل مضلل.

الجدول رقم (12): اختباري KMO وBartlett's لمؤشر القرارات المالية

Indice KMO et test de Bartlett		
Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,710
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	73,900
	Ddl	6
	Signification	,000

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

تشير نتائج اختباري KMO وBartlett لمؤشر القرارات المالية إلى جودة عالية وملاءمة كبيرة للبيانات، حيث سجل مقياس Kaiser–Meyer–Olkin (KMO) قيمة 0.710، وهي قيمة "جيدة" تتجاوز الحد الأدنى المطلوب (0.50)، مما يؤكد أن حجم العينة كافٍ وأن الارتباطات بين متغيرات القرارات المالية B1 إلى B4 متسقة بما يكفي لإنتاج عوامل ذات معنى.

وتكتمل هذه الموثوقية بنتائج اختبار بارتليت (Bartlett's Test)، حيث بلغت قيمة (Khi–deux) التقريبية 73.900 عند مستوى معنوية تام (Sig = 0.000)، وهو ما يؤدي إلى رفض فرضية عدم وجود ارتباطات، وبناء على ذلك، يتأكد وجود ارتباطات جوهرية بين المتغيرات تسمح تقنيا ونظريا بالمضي قدما في التحليل العاملي وتبسيط هذه القرارات في أبعاد مركزية مفسرة.

الجدول رقم (13): مصفوفة Anti–image للارتباط والتباين الخاص بمؤشر القرارات المالية

Matrices anti-images					
		B1	B2	B3	B4
Covariance anti-image	B1	,626	-,152	-,274	,006
	B2	-,152	,562	-,116	-,287
	B3	-,274	-,116	,620	-,070
	B4	,006	-,287	-,070	,679
Corrélation anti-image	B1	,709[a]	-,256	-,439	,009
	B2	-,256	,703[a]	-,196	-,464
	B3	-,439	-,196	,731[a]	-,108
	B4	,009	-,464	-,108	,696[a]
a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)					

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

تؤكد مصفوفة Anti–image لمؤشر القرارات المالية اتساق المتغيرات الفردية وصلاحيتها القوية للتحليل، حيث جاءت جميع قيم مقياس ملاءمة العينة (MSA) الموجودة على القطر الرئيسي لمصفوفة الارتباط والمميزة بالرمز a أعلى من عتبة القبول 0.50 وبتقارب ملحوظ، حيث سجل المتغير B3 أعلى قيمة بمقدار 0.731،

يليه B1 بـ 0.709، ثم B2 بـ 0.703، وصولا إلى B4 بـ 0.696 تشير هذه القيم المرتفعة نسبيا إلى أن كل قرار مالي يمتلك تباينا مشتركا كافيا يبرر وجوده ضمن النموذج، بينما تكشف قيم الارتباطات الجزئية (خارج القطر) عن سيطرة العوامل المشتركة على العلاقات بين المتغيرات، حيث ظلت الارتباطات المتبقية ضعيفة وسالبة في معظمها، مما يبرهن على أن مصفوفة القرارات المالية خالية من الضجيج الإحصائي وجاهزة للاختزال العاملي بدقة عالية.

الجدول رقم (14): قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر القرارات المالية

Qualités de représentation		
	Initiales	Extraction
B1	1,000	,581
B2	1,000	,677
B3	1,000	,609
B4	1,000	,493
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.		

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

تبين قيم الشيوع (Communalities) لمؤشر القرارات المالية مدى نجاح العامل أو العوامل المستخرجة في تمثيل المتغيرات الأصلية، حيث تشير قيم عمود الاستخلاص (Extraction) إلى أن النموذج المطبق قد استطاع تفسير حصة كبيرة من تباين كل قرار مالي. وقد حقق المتغير B2 أعلى نسبة تمثيل بـ 67.7%، يليه المتغير B3 بنسبة 60.9%، ثم B1 بنسبة 58.1%، بينما سجل المتغير B4 القيمة الأدنى بنسبة 49.3%، وهي قيمة قريبة جدا من العتبة المعيارية (0.50) وتعتبر مقبولة في الدراسات الوصفية.

وبشكل عام فإن ارتفاع هذه القيم واقتراب معظمها من الـ 60% يعكس جودة عالية في عملية الاستخلاص باستخدام طريقة المكونات الأساسية (ACP)، مما يؤكد أن القرارات المالية المختارة ترتبط بقوة بالبناء العاملي المستخرج وتساهم بفعالية في تشكيل الهيكل المعلوماتي لمؤشر القرارات المالية.

الجدول رقم (15): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة للبنوك محل الدراسة انطلاقا من مؤشر القرارات المالية

Variance totale expliquée						
Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	2,360	59,005	59,005	2,360	59,005	59,005
2	,802	20,042	79,047			
3	,445	11,135	90,182			
4	,393	9,818	100,000			
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.						

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss23

يبين جدول التباين الكلي المفسر لمؤشر القرارات المالية قدرة النموذج على اختزال البيانات في أبعاد مركزية، حيث تم إستخراج عامل واحد فقط (Composante 1) بناء على معيار "كايزر" لكون قيمته الكامنة (Valeur propre) بلغت 2.360، وهي القيمة الوحيدة التي تجاوزت الواحد الصحيح.

ووفقا للنتائج استطاع هذا العامل وحده تفسير ما نسبته 59.005% من إجمالي التباين الكلي للمتغيرات الأربعة المكونة للقرارات المالية، وهي نسبة تفسير قوية تعكس كفاءة عالية في تجميع المعلومات الأصلية ضمن بُعد واحد.

في المقابل نلاحظ استبعاد المكونات الأخرى (2، 3، 4) من عملية الاستخلاص لانخفاض قيمها الكامنة عن الواحد 0.802 فأقل، رغم أنها تساهم في رفع النسبة التراكمية (Cumulé) إلى 100%، مما يؤكد في النهاية أن مؤشر القرارات المالية يتسم بـ أحادية البعد، وأن العامل المستخرج يمثل بنية قوية وشاملة للتعبير عن تلك القرارات في نموذج واحد مبسط.

المطلب الثاني: استخدام التحليل العاملي التوكيدي في إستخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة

إن التحليل العاملي التوكيدي هو الحلقة الأخيرة من التحليل العاملي، حيث سيتم فيها إثبات صحة نتائج التحليل العاملي الاستكشافي مع إضافة بعض التعديلات للخروج بالنموذج النهائي الذي يشرح لنا العلاقة بين المؤشرات المتوصل إليها وهذا باستخدام برنامج Amos23.

الشكل رقم (02): النموذج الهيكلي المقترح للعلاقة بين مؤشر النسب المالية ومؤشر القرارات المالية في البنوك محل الدراسة

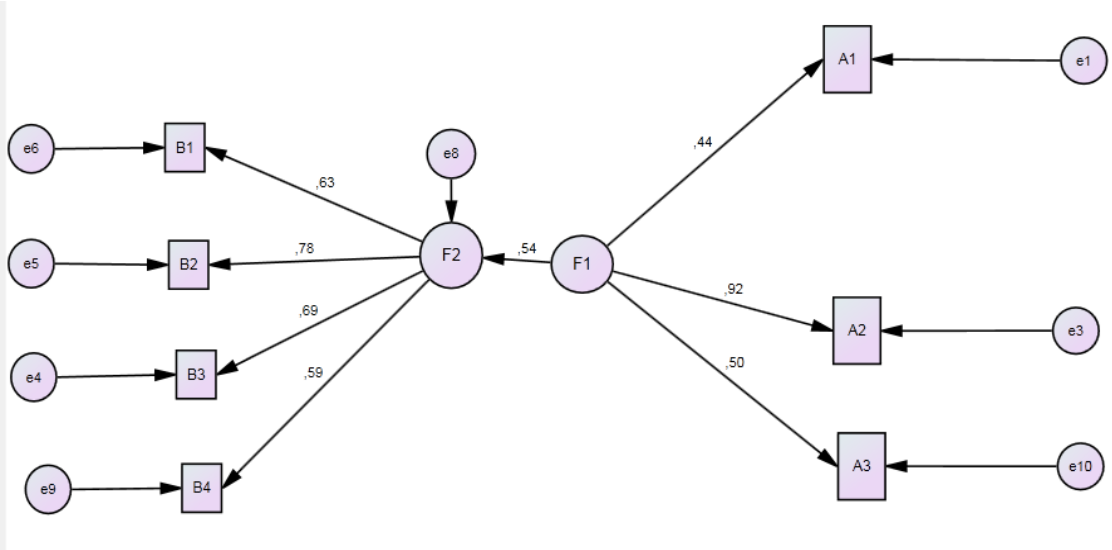

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج Amos23

أولا: تقدير النموذج الهيكلي لمؤشرات الدراسة

الجدول رقم (16): تقدير النموذج الهيكلي للعلاقة بين مؤشر النسب المالية ومؤشر القرارات المالية في البنوك محل الدراسة

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
F2	<---	F1	,820	,302	2,720	,007	
A1	<---	F1	,883	,309	2,854	,004	
A2	<---	F1	2,176	,735	2,961	,003	
B3	<---	F2	1,185	,275	4,301	***	
B2	<---	F2	1,319	,291	4,535	***	
B1	<---	F2	1,000				
B4	<---	F2	,762	,198	3,856	***	
A3	<---	F1	1,000				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج Amos23

من الجدول رقم (16) يمكن ملاحظة تحقق المعنوية الإحصائية لمختلف مقدرات النموذج الهيكلي حيث لا تتجاوز في حدها الأعلى عتبة 1% بين المقدرات، وهو ما يستوجب كمرحلة قادمة إخضاع هذا النموذج لمعايير المطابقة.

كما يعرض هذا الجدول نتائج تقدير النموذج الهيكلي (Structural Equation Modeling) الذي يربط بين المتغير الكامن الأول F1 مؤشر النسب المالية والمتغير الكامن الثاني F2 مؤشر القرارات المالية، بالإضافة إلى

معاملات المسار للمتغيرات المشاهدة التابعة لهما. كما تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائيا بين F1 وF2، حيث بلغت قيمة معامل المسار 0.820 بمستوى دلالة 0.007 أقل من 0.05، مما يعني أن تحسن النسب المالية يؤدي بشكل مباشر وقوي إلى تعزيز كفاءة القرارات المالية في البنوك محل الدراسة.

أما على مستوى قياس المتغيرات فقد أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات المشاهدة A2،A1 ، B2، B3 B4، ترتبط بعواملها المفترضة بمعاملات تقدير دالة إحصائيا، حيث حققت قيم نسبة الحرجة (C.R.) مستويات أعلى من 1.96، مع تسجيل قيم معنوية تامة (*0.000) للمتغيرات B2 وB3 وB4، مما يؤكد القوة التفسيرية للنموذج الهيكلي المقترح وقدرته على نمذجة العلاقة السببية بين النسب المالية وعملية صنع القرار المالي بدقة وموثوقية عالية.

الجدول رقم (17): قيم مؤشرات المطابقة الإجمالية المحسوبة أو التجريبية والنموذجية لنموذج العلاقة بين مؤشر النسب المالية ومؤشر القرارات المالية في البنوك محل الدراسة

المؤشر	الترجمة العربية له	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر الدالة على وجود مطابقة (قيم المؤشر النموذجية)
مؤشر المطابقة المطلقة Absolute Fit indice			
X^2	مربع كاي	=23.635 درجة الحرية13=Df الدلالة P=0.035	أن يكون مربع كاي غير دال إحصائيا، وأن تكون درجة الحرية أكبر من 0.
AIC	محك المعلومات لأيكيك	النموذج الحالي=53.635 النموذج المشبع=56.000 النموذج المستقل=148.801	يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل
BCC	محك براون – كاديك	النموذج الحالي=57.569 النموذج المشبع=63.344 النموذج المستقل=150.637	يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل
BIC	محك المعلومات لباييس	النموذج الحالي=87.362 النموذج المشبع=118.958 النموذج المستقل=164.541	يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل
CAIC	محك المعلومات المتسق لأيكيك	النموذج الحالي=102.362 النموذج المشبع=146.958 النموذج المستقل=171.541	يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل

ECVI	مؤشر الصدق التقاطعي المتوقع	النموذج الحالي=0.777 النموذج المشبع=0.812 النموذج المستقل=2.157	يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل
المؤشرات الاقتصادية Parcimonious Fit			
PNFI	مؤشر المطابقة المعياري الاقتصادي	0,511	يجب أن يتعدى 0,5
PCFI	مؤشر المطابقة المقارن الاقتصادي	0,561	يجب أن يتعدى 0,5
مؤشرات أخرى			
RMR	مؤشر جذر متوسط مربعات البواقي	0,035	أقل من 0,1
RMSEA	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات خطأ الاقتراب	0.0109	أقل من 0,08

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج Amoss23

تظهر نتائج مؤشرات المطابقة الإجمالية أن النموذج الهيكلي الذي يربط بين النسب المالية والقرارات المالية يتمتع بصلاحية ومطابقة جيدة جدا للبيانات التجريبية، حيث تحقق التوازن المطلوب بين الدقة والاقتصاد في المعاملات. فمن جانب المطابقة المطلقة نلاحظ أن قيمة مربع كاي 23.635 بمستوى دلالة 0.035 ورغم حساسيتها لحجم العينة، إلا أنها تُدعم بقيم مثالية في محكات المعلومات مثل AIC، BIC، وECVI، حيث جاءت جميع قيم النموذج الحالي أصغر من قيم النموذج المستقل والمشبع، مما يشير إلى أن النموذج هو الأفضل والأكثر بساطة وتمثيلاً للواقع.

كما تؤكد مؤشرات الارتباط بجذور البواقي جودة النموذج، حيث سجل مؤشر RMSEA قيمة منخفضة جدا (0.0109)، وهي أقل بكثير من الحد الأقصى (0.08)، مما يعني ضآلة الخطأ في التنبؤ، وكذلك مؤشر RMR الذي جاء عند 0.035.

وأخيرا تعزز المؤشرات الاقتصادية (Parcimonious Fit) هذه النتائج بتجاوزها عتبة 0.5 حيث سجل PNFI 0.511 و PCFI 0.561، مما يثبت إحصائيا أن النموذج المقترح لا يتسم بالتعقيد الزائد وأنه نموذج علمي موثوق يمكن الإعتماد عليه في تفسير العلاقة بين النسب المالية والقرارات المالية الاستراتيجية للبنوك محل الدراسة.

المطلب الثالث: تفسير النتائج في ضوء نتائج النموذج الهيكلي المقدر للبنوك محل الدراسة

إن تحقيق النموذج الهيكلي لعلاقات معنوية إحصائيا سواء بين الفقرات والعوامل الكامنة المستخرجة أو فيما بين العوامل الكامنة ذاتها، كما أن تحقيق معايير مطابقة مقبولة يدفع باتجاه قبوله كنموذج مفسر للعلاقة بين مؤشر النسب المالية ومحور القرارات المالية في البنوك محل الدراسة.

تشير نتائج النموذج الهيكلي المقدر للعلاقة بين مؤشر النسب المالية ومؤشر القرارات المالية إلى وجود علاقة سببية قوية ومباشرة ومؤثرة إحصائيا بين هذين البعدين، فقد بينت النتائج أن النسب المالية (F1) تؤثر على القرارات المالية (F2) بوحدة معيارية قدرها 0.820، وهو معامل موجب ودال إحصائيا عند مستوى معنوية P=0.007 أقل من 1%، ما يعني أنه كلما تحسنت جودة النسب المالية بوحدة واحدة، فإن كفاءة القرارات المالية للبنك تتحسن بمقدار 0.820 وحدة. وهذا التقدير يعكس الأهمية البالغة التي تلعبها المؤشرات المالية كقاعدة بيانات استراتيجية تدعم عملية صنع القرار، إذ أن امتثال البنك لنسب مالية قوية (من حيث السيولة، الربحية، والملاءة) يسهم في ترشيد القرارات التمويلية والاستثمارية وتقليل درجة المخاطرة، وهو ما ينعكس مباشرة في دقة القرارات المالية المتخذة.

وقد أظهر النموذج أن المؤشرات الفرعية التي تقيس كلا من البعدين الكامنين (النسب المالية والقرارات المالية) تمثل المفهوم النظري لكل بعد بشكل قوي، ففيما يتعلق بالنسب المالية جاءت المؤشرات من A1 إلى A3 بمعاملات انحدار موجبة ودالة إحصائيا، حيث بلغ أقصاها للمؤشر A2 بمعامل 2.176 مما يدل على أن هذا البعد الفرعي هو الأكثر تأثيرا في تفسير مفهوم النسب المالية داخل البنوك محل الدراسة، كما تشير المعاملات المرتفعة لبقية المؤشرات A1 وA3 حيث ثبت الأخير كمتغير مرجعي بقيمة 1.000 إلى أن جميع جوانب الأداء المالي الكمي تسهم في بناء تصور واضح لهذا المتغير الكامن.

أما بالنسبة لمؤشرات القرارات المالية (B1, B2, B3, B4)، فقد تبين أن B2 هو الأكثر تمثيلا لهذا المتغير بمعامل تقدير قدره 1.319، يليه B3 بـ 1.185، ثم B4 بـ 0.762، وكلها دالة إحصائيا عند مستوى أقل من 0.001 (***)، وهذا يدل على أن هذه المؤشرات – والتي تعكس جوانب قرارات الهيكل المالي أو التوزيعات – هي عوامل مركزية في تحديد طبيعة القرارات المالية الكلية للبنك.

وعلى صعيد ملاءمة النموذج للبيانات فقد كشفت مؤشرات المطابقة عن توافق ممتاز بين النموذج النظري والبيانات الفعلية، فرغم أن إختبار مربع كاي (23.635) جاء دالا إحصائيا (P=0.035) نظرا لحساسيته المفرطة لحجم العينة، إلا أن بقية مؤشرات المطابقة جاءت جميعها ضمن الحدود النموذجية؛ فمؤشر RMSEA سجل قيمة مثالية بلغت 0.0109 أقل بكثير من 0.08، ومؤشر RMR بلغ 0.035 أقل من 0.1، أما مؤشرات

الاقتصاد مثل AIC, BIC و ECVI فقد جاءت قيمها في النموذج الحالي أقل بكثير من نظيراتها في النموذج المستقل، مما يعكس كفاءة النموذج وبساطته العلمية (Parsimonious model).

انطلاقا من كل ما سبق يمكن القول إن النموذج الهيكلي المقترح يكتسب قوة تفسيرية وواقعية معتبرة، ويعد نموذجا مناسبا لفهم وتفسير العلاقة بين النسب المالية والقرارات المالية في البنوك. فكل تحسن في قراءة وتحليل النسب المالية يؤدي بشكل مباشر إلى تجويد مخرجات العملية القرارية، مما يوجه إدارات البنوك إلى ضرورة الإعتماد على النمذجة المالية الدقيقة كأداة استراتيجية تضمن الاستدامة المالية والتنافسية في القطاع المصرفي.

خلاصة الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية على عينة مكوّنة من سبعة بنوك تجارية بولاية برج بوعريريج، بهدف إختبار العلاقة بين فعالية النسب المالية وتوجيه القرارات المالية، وقد استخدم الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من العاملين بهذه البنوك، ثم تم تحليل البيانات باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي لتحديد أبعاد النسب المالية، يليه التحليل العاملي التوكيدي لاختبار صلاحية النموذج المقترح.

وقد أظهرت النتائج أن نموذج العلاقة بين النسب المالية والقرارات المالية يتمتع بجودة مطابقة جيدة، وأن فعالية النسب المالية تؤثر بشكل إيجابي وفعال على توجيه القرارات المالية، مما يعكس أهمية استخدام النسب المالية كآلية داعمة لإتخاذ القرارات المالية وتحسين النتائج المالية في البنوك التجارية.

الخاتمة

من خلال دراسة موضوع فعالية النسب المالية في توجيه القرارات المالية في البنوك التجارية، قمنا بالتطرق إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة مع التركيز على إبراز مدى مساهمة النسب المالية في إتخاذ القرارات المالية لهذه البنوك هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية التطبيقية فقد تم فيها التعرف على مجموعة من البنوك التجارية المتواجدة في برج بوعريريج، إضافة إلى توزيع مجموعة من الاستبيانات على عينة من الموظفين المتواجدين فيها.

وسنعرض فيما يلي أهم النتائج التي تم الوصول اليها، إختبار صحة الفرضيات وتقديم مجموعة من الاقتراحات.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- أثبتت الدراسة وجود تأثير إيجابي ومباشر للنسب المالية في توجيه القرارات المالية؛ حيث تبيّن أن قوة المركز المالي للبنك والوضوح في مؤشراته المحاسبية يشكلان الدعامة الأساسية التي يستند إليها صناع القرار في اتخاذ خطوات استراتيجية مدروسة؛
- كشفت النتائج أن النموذج الهيكلي المستخدم يمتلك قدرة عالية على مطابقة الواقع الميداني للبنوك محل الدراسة، مما يعني أن المتغيرات تم اختيارها (النسب والقرارات) مرتبطة ببعضها البعض بشكل منطقي ومنسجم إحصائيا؛
- أظهر التحليل أن هناك جانبا في النسب المالية يمتلك ثقلا أكبر من غيره في التعبير عن الوضع المالي للبنك، وبالمقابل هناك قرارات مالية معينة هي الأكثر حساسية وتأثرا بالتغيرات التي تطرأ على تلك الجانب؛
- أكدت الاختبارات التشخيصية أن حجم العينة المستهدفة ونمط الإجابات المحصل عليها كان كافيا ومنتظما، مما أضفى مصداقية على عملية استخراج العوامل وتفسير العلاقات بين المتغيرات الكامنة؛
- تم قبول الفرضية التي تنطلق من أن للنسب المالية دورا فعالا وذا دلالة في توجيه وصناعة القرارات المالية داخل البنوك التجارية محل الدراسة، مما ينقل التحليل المالي من مجرد عملية حسابية وصفية إلى أداة توجيه استراتيجية.

لاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال الإدارة المالية:

- ضرورة تفعيل استخدام برمجيات النمذجة الهيكلية في أقسام الإدارة المالية للبنوك، بدلا من الاكتفاء بالتحليل المالي التقليدي، لضمان دقة أعلى في التنبؤ بالنتائج المستقبلية للقرارات؛

- تركيز الإدارات المالية على المؤشرات التي أثبتت الدراسة قوتها التأثيرية، وجعلها بمثابة " لوحة قيادة " (Dashboard) يومية لمتابعة مدى كفاءة القرارات التمويلية والاستثمارية؛
- تعزيز التنسيق بين محللي الائتمان والتحليل المالي وبين متخذي القرار النهائي، لضمان أن كل قرار مالي يستند بالضرورة إلى قراءة معمقة للنسب المالية الراهنة.

آفاق الدراسة:

- دراسة حول أثر " جودة التقارير المالية " كمتغير وسيط يمكن أن يعزز أو يضعف من فعالية النسب المالية في توجيه القرارات؛
- دراسة مقارنة للنموذج الهيكلي بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية للوقوف على أوجه الاختلاف في آليات اتخاذ القرار المالي؛
- توسيع النموذج ليشمل متغيرات نوعية أخرى مثل "خبرة متخذ القرار" أو "الاستقرار الاقتصادي" ودمجها في النموذج الهيكلي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- أحلام بوعبدلي، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015.

2- أمينة بن جدو، أدوات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، دار الباحث للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، برج بوعريريج، الجزائر، 2023.

3- أمحمد تيغرة بوزيان، التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.

4- جابر عاطف طه عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، إسكندرية مصر، 2008.

5- كمال دريد آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2015.

6- كمال دريد آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، الأردن، 2018.

7- محمد كمال عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

8- مصطفى حسين باهي وآخرون، التحليل العاملي (النظرية، التطبيق)، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر، 2002.

9- نصر حمود فردان فهد، أثر السياسات الإقتصادية في آداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.

10- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.

11- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي SMEFINANCIAL، ط1، رام الله، فلسطين، 2008.

12- راشد صادق الشهري، إدارة العمليات المصرفية، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

13- خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1- أمينة بن جدو، بناء نموذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية إسقاط تجربة البنوك الأمريكية على البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة بنكية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022/2021.

2- أحمد بوساق، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الإقتصادية دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية خلال الفترة 2013/2011، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016/2015.

3- أحمد ياسين حمد الجعافرة، مدى استخدام النسب المالية في إتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن- دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية- رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق، أدرار، الجزائر، 2012.

4- أحمد الصيد فؤاد، التخطيط المالي ودوره في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر وكالة ورقلة للفترة 2014، 2016، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017/2016.

5- أيمن قسوم، دداش بوبكر، دور التخطيط المالي في عملية إتخاذ القرارات المالية دراسة حالة سونلغاز، برج بوعريريج، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2024/2023.

6- جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات (2005-2008)، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجيستر في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.

7- دحمان سويسي، البنية العاملية للسلوك الإنسحابي لدى العمال باستخدام نمذجة المعادلة البنائية (SEM)، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.

8- وسام بحبوح، كريمة بلهاين، النسب المالية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية- دراسة حالة في المؤسسة أقمصة جن جن- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2017/2016.

9- ياسين سخان، دور التسيير الإستراتيجي لخزينة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في إتخاذ القرارات المالية – دراسة حالة شركات مسعرة في البورصة الجزائرية- أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2024.

10- مروة سليماني، خولة بودراهم، دور الموازنة التقديرية للخزينة في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية-دراسة حالة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، قالمة، (2019/2018/2017)،مذكرة تدخل ضمن استكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2020/2019.

11- مريم بن يوسف، التحليل المالي ودوره في إتخاذ القرارات المالية-دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة جزائرية، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجيستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014.

12- نسرين قوادر، أهمية البعد الأخلاقي في ترشيد القرارات المالية كآلية للحد من مخاطر التعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية، دراسة استقصائية لعينة من شركات المساهمة الجزائرية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022/2021.

13- سعاد معمر شدري، التقارير المالية للمراجع وآثارها على إتخاذ القرارات المالية في ظل الأزمات المالية العالمية – دراسة حالة تقرير المراجع حول سونلغاز- أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015/2014.

14- سمير حماد، يوسف زميلي، دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية- دراسة حالة شركة استغلال وتسيير المحطة البرية- البويرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018/2017.

15- عزيز لوجاني، دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية إتخاذ القرار- دراسة حالة شركة الرزم المعدني بعزابة- مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

16- عصام عيسى أعقبل سواقد، العوامل المؤثرة على استخدام النسب المالية في قرارات الإقراض في البنوك التجارية الأردنية، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة لماجيستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2005.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1- أماني عزوزة، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013)- دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية- مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2017.

2- أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية، دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية للفترة (2010-2019)- مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، جامعة قالمة، الجزائر، جوان 2021.

3- زهرة حست العامري، علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء- دراسة ميدانية في شركة المشاريع النقطية- مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، جامعة المستنصرية، العراق، 2007.

4- صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية- دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس) (ATM)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 08، العدد 02، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021.

الملاحق

الملحق رقم 01:

في اطار إنجاز موضوع البحث لنيل شهادة الماستر بعنوان" **فعالية النسب المالية في توجيه القرارات المالية بالبنوك التجارية – دراسة عينة البنوك التجارية بولاية برج بوعريريج** ". نرجو منكم التفضل بالإجابة على هذا الاستبيان كما نعلمكم أن المعلومات المتحصل عليها ستستعمل لأغراض علمية وبمنتهى الحيادية والالتزام مع فائق التقدير والاحترام.

الجزء الأول: البيانات الشخصية

المستوى التعليمي	دون الجامعي	☐
	جامعي	☐
الخبرة	أقل من 5 سنوات	☐
	من 5 سنوات إلى 15 سنة	☐
	أكثر من 15 سنة	☐

الجزء الثاني: فقرات الاستبيان

رقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الأول: النسب المالية						
1	تستخدم النسب المالية كأساس في إعداد التقارير الدورية الموجهة للإدارة في بنككم					
2	تعتمد لجان المراجعة والرقابة الداخلية في بنككم على النسب المالية في تقييم الأداء					
3	يتم تحديث وتحليل النسب المالية بشكل مستمر لدعم عملية التقييم واتخاذ القرار في بنككم					
المحور الثاني: القرارات المالية						
4	تؤثر نسب الربحية في بنككم على قرارات توزيع الأرباح أو إعادة استثمارها					
5	تساهم نسب الملاءة في توجيه قرارات زيادة رأس المال في بنككم					
6	تعتمد قرارات الاستثمار في الأدوات المالية على تحليل النسب المالية في بنككم					
7	تساهم النسب المالية في بنككم في تحديد سياسات إدارة السيولة					

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	–
الإهداء	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ–ب
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	06
المبحث الأول: عموميات حول القرارات المالية في البنوك التجارية.	07
المطلب الأول: ماهية القرارات المالية.	07
المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية.	09
المطلب الثالث: ماهية إتخاذ القرارات المالية.	11
المبحث الثاني: النسب المالية وعلاقتها بالقرارات المالية.	13
المطلب الأول: ماهية النسب المالية.	13
المطلب الثاني: أنواع النسب المالية في البنوك التجارية.	14
المطلب الثالث: دور النسب المالية في إتخاذ القرارات المالية.	21
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.	22
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.	22
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.	23
المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية.	24
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة.	
تمهيد	28

المبحث الأول: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.	29
المطلب الأول: لمحة حول البنوك محل الدراسة.	29
المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة.	34
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.	35
المطلب الرابع: النتيجة العامة للاستمارة الخاصة بعينة الدراسة.	42
المبحث الثاني: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي في إستخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة.	43
المطلب الأول: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك.	43
المطلب الثاني: استخدام التحليل العاملي التوكيدي في إستخراج عوامل الدراسة الخاصة بالبنوك محل الدراسة.	51
المطلب الثالث: تفسير النتائج في ضوء نتائج النموذج الهيكلي المقدر للبنوك محل الدراسة.	54
خلاصة الفصل الثاني	56
الخاتمة	59
قائمة المراجع	62
الملاحق	67